

التحكم بإمام الأمور:

السبيل الناجحة إلى
سياسات المخدرات



GLOBAL COMMISSION
ON DRUG POLICY

أيلول/سبتمبر ٢٠١٤



كوفي أنان

رئيس مجلس إدارة مؤتسسة كوفي أنان والأمين العام السابق للأمم المتّحدة، غانا

لويز أربور

المفوّضة السامية السابقة لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، كندا

بافل بيم

عمدة براغ السابق، جمهورية التشيك

ريتشارد برانسون

رجل أعمال، مناصر للقضايا الاجتماعيّة، مؤتسس مجموعة فيرجن (Virgin Group)، مؤتسس شريك في ذي ألدرز (The Elders) المملكة المتّحدة

فرناندو أنريكي كاردوزو

رئيس جمهورية البرازيل السابق (الرئيس)

ماريا كاتاوي

الأمينة العامة السابقة لغرفةالتجارة الدوليّة، سويسرا

روث درايفوس

وزيرة الشؤون الاجتماعيّة السابقة ورئيسة الجمهوريّة السابقة لسويسرا

سيزار غافيريا

رئيس جمهورية كولومبيا السابق

أسمي جهانجير

ناشطة في حقوق الإنسان، مقرّرة الأمم المتّحدة الخاصّة السابقة المعنيّة بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، باكستان

ميشال كازاتشكين

الموفد الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشريّ/الإيدز في أوروبا الشرقيّة و آسيا الوسطى، والمدير التنفيذيّ السابق للصندوق العالميّ لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ، فرنسا

ألكسندر كوازنييفسكي

رئيس جمهورية بولندا السابق

ريكاردو لاغوس

رئيس جمهورية تشيلي السابق

جورج باباندرينو

رئيس الوزراء اليونانيّ السابق

جورج سامبايو

رئيس جمهورية البرتغال السابق

جورج شولتز

وزير خارجيّة سابق، الولايات المتّحدة (رئيس فخريّ)

خافيير سولانا

الممثل السامي السابق للسياسة الخارجيّة والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبيّ، إسبانيا

ثورفالد ستولتنبيرغ

وزير خارجيّة سابق والمفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتّحدة، النرويج

ماريو فارغاس يوسا

كاتب ومفكّر، البيرو

بول فولكر

رئيس مجلس الإدارة السابق للاحتياط الفدراليّ الأميركيّ ولمجلس الانتعاش الاقتصاديّ، الولايات المتّحدة

جون وايتهد

نائب وزير خارجيّة سابق، رئيس منوب في غولدمان ساكس وشركائه (Goldman Sachs & Co)، رئيس مجلس إدارة مؤتسس، النصب التذكاريّ ومتحف 11 أيلول، الولايات المتّحدة

إرنستو زيديو

رئيس جمهورية المكسيك السابق

المحتويات

كلمة من الرئيس

ملخص تنفيذيّ

"الحرب على المخدّرات" فشلت

– نشوء نهج جديدة

السبل الناجحة إلى سياسات المخدّرات

٢.١ صخّة الأشخاص وسلامتهم أولاً

٢.٢ الحرص على الوصول إلى الأدوية الأساسيّة والسيطرة على الألم

٢.٣ إنهاء تجريم وسجن الأشخاص الذين يستخدمون المخدّرات

٢.٤ إعادة تركيز استجابات الإنفاذ للتّجار بالمخدّرات والجريمة المنظّمة

٢.٥ تنظيم أسواق المخدّرات لفرض سيطرة الحكومات

القيادة العالميّة لسياسات أكثر فعاليّة وإنسانيّة

المراجع والمذكرات

ملحق. تصنيف المخدّرات

المسرد

الموارد

التنويهات

نظام مكافحة المخدرات الدولي إنكسر. وفي تقريرنا لعام ٢٠١١ دعونا القادة العالميين للانضمام إلى حوار مفتوح حول إصلاح سياسات المخدرات. وأوصينا بأن يناقشوا على الفور البدائل للحرب على المخدرات التي فشلت. وفي تقارير لاحقة، لغتنا انتباههم إلى الحاجة الملحة للإصلاح من أجل الحد من الأوبئة الفتاكة لفيروس نقص المناعة البشري والتهاب الكبد ج. وطلبنا من صانعي السياسات كسر المحرّم، الذي امتدّ لخمسين سنة، حول التحدّث عن السبل الأكثر فعالية وإنسانية لإدارة المخدرات.

اليوم وبعد مرور ثلاث سنوات، يسرنا أن نرى حصول مناقشة حقيقية حول النهج الجديدة إلى سياسة المخدرات في مجموعة من المنتديات الوطنية والإقليمية. وترتكز المناقشة بشكل حاسم على الدليل، وتنتشر ابتكارات مثيرة للاهتمام عبر الأميركيتين وإفريقيا وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأستراليا وجنوب المحيط الهادئ. وتعتبر المناقشة عالمية بالفعل، وتتعلم الحكومات والمجتمعات المدنية من بعضها البعض، وتختبر نهجاً جديدة على الأرض.

والواقع في العام ٢٠١٤ هو أنّ الحكومات والمجتمعات المدنية لا تتكلم فحسب بل ويتخذ العديد منها الإجراءات المناسبة. فينتقل إصلاح سياسات المخدرات من النظري إلى العملي. ويرى القادة الشجعان من جميع أنحاء العالم الأرباح السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة المنأتبة من إصلاح سياسات المخدرات. وهم يقرّون بمجموعة

الأصوات الأساسية المطالبة بمسار جديد. ويعترفون بأن التغيير محتم، ويبدأون باختبار مجموعة حلول معتمدين على البيانات الجديدة ويعملون بعقل منفتح. وتعتبر النهج المطلعة إيديولوجية وتكون النتائج مشجعة.

وضعنا في هذا التقرير خريطة طريق شاملة للسيطرة على المخدرات. ونقرّ بأن النهج السابقة القائمة على نموذج إنفاذ قانون عقابي قد فشلت، وبشكل قاطع. وقد أدت إلى مزيد من العنف، وإلى زجّ فئات سكانية أوسع في السجون وإلى تآكل في الإدارة حول العالم. وازدادت الأضرار الصحية المرتبطة باستخدام المخدرات سوءاً بدل أن تتحسن. كما أنّ اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات تناصر نهجاً إلى سياسة مخدرات تضع الصحة العامة وسلامة المجتمع وحقوق الإنسان والنمو في صلب الأولويات.

يجب أن نكون جريئين و عمليين. إذ ما من سبيل واحد يناسب الجميع لسنّ قوانين إصلاح لسياسات المخدرات. ونقرّ بأنّ التحول سيطلب بتغييرات في السياسة والممارسة المحليتين والدوليتين. وسيستلزم إجراء تجارب وارتكاب أخطاء ومشاركة صادقة وأساسية تفضي إلى نتائج. لكننا نشجّع بواسطة الإرشادات الناشئة التي يمكنها مساعدة الحكومات والمواطنين على اتخاذ الخطوات الصحيحة للمضي قدماً كالوقوف إلى جانبهم ومدّهم بالمعلومات حول التطورات الإيجابية الجديدة التي حصلت في العالم منذ العام ٢٠١١.

ما تدعو الحاجة إليه الآن هو العمل من قبل مؤسسات متعدّدة الأطراف في العالم، وأولها الأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى جودة المناقشة العالية المستوى التي يقدها رؤساء الجمهوريات وكبار شخصيات الأمم المتحدة. كما أنّه من المشجّع رؤية المنظمات الإقليمية الهامة تساهم في الإصلاح الإيجابي. وتعتبر التقارير الداعمة للتغيير من منظمة الدول الأميركية ولجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات واللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري والقانون، أحجار أساس رئيسية لسياسات المخدرات الناجحة. كما أنّها تتحدّى صراحة نظام مكافحة المخدرات الدولي وتنشئ مساحة سياسية للاعبين جدد من أجل استكشاف نهج مماثلة.

وبما أنّ الجميع يقرّ بعدم نجاح النظام الحالي، وبأنّ التغيير ضروري وقابل للتحقيق على السواء. لذا كان من الضروري أن نسرّع الخطى، ونحن مقتنعون بأنّ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦ هي فرصة تاريخية لمناقشة نقاط الضعف في نظام مكافحة المخدرات وتحديد البدائل الناجحة وربط المناقشة بالمناقشات القائمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وحقوق الإنسان. وتشجّع اللجنة العالمية جميع الدول الأعضاء والوكالات في الأمم المتحدة على متابعة إعادة التفكير بمسألة إصلاح سياسات المخدرات. ونشجّع القادة على العمل بجديّة مع تحديات جديدة، وليس أقلها المخدرات الاصطناعية الجديدة التي

تظهر في السوق يوميّاً تقريباً والتي تتطلب مزيداً من الاستجابات الخلاقة.

إنّ الإعلان السياسيّ المبتذل في العام ٢٠١٦ الذي يعدّ بـ "حلّ مشكلة المخدرات" وجعل العالم "خالياً من المخدرات" لن يكون الجواب الذي يحتاجه العالم. ونكرّر أنّ المجتمع الدوليّ يحتاج إلى التصالح مع واقع أنّ الإجابات السهلة لحلّ مشكلة المخدرات غير موجودة.

لا يقدهم تقريرنا الحلّ النهائي. بل يقدهم خريطة طريق لتغيير عمليّ في السياسات التي نعتبر أنّها ستجعل إدارة المشاكل المتعلقة بالمخدرات التي يواجهها العالم اليوم أكثر ليونة. ونطلب من البلدان استغلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦ كفرصة للبدء أخيراً بالسيطرة على المخدرات.

فرناندو أنريكي كاردوزو

رئيس جمهورية البرازيل السابق (١٩٩٤-٢٠٠٢)

يمكن تلخيص توصياتنا كما يلي:

في تحقيق نتائج إيجابية. والأهم هي الأهداف والإجراءات التي تركز على الحد من المخاطر المرتبطة بالمخدرات؛ مثل الجرعات المفرطة، والقاتلة، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والتهاب الكبد والأمراض الأخرى، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالحظر؛ مثل الجريمة والعنف والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي، ونزوح المجتمعات وسلطة المنظمات الجنائية. ويجب إنهاء الإنفاق على إجراءات الإنفاذ المضادة للإثمار، في حين يجب تعزيز إجراءات الوقاية والحد من المخاطر والعلاج المثبتة لتلبية الاحتياجات.

يتطلب وضع الصحة وسلامة المجتمع في المرتبة الأولى إعادة توجيه جوهريّة لأولويات السياسات ومواردها، من الإنفاذ التأديبيّ الفاشل إلى التدخّلات الصحيّة والاجتماعيّة المثبتة.

إنّ الأهداف المذكورة لسياسات مكافحة المخدرات والمعايير التي تُقيّم بموجبها هذه السياسات تستحقّ الإصلاح. وقد فشلت الأهداف والإجراءات التقليدية؛ مثل القضاء على هكتارات من المحاصيل غير المشروعة، وحجز كميات المخدرات، وتوقيف عدد من الأشخاص ومقاضاتهم وإدانتهم وسجنهم بسبب مخالفات قانون المخدرات،

المخدرات العالميّ. ويجدر بالحكومات أن تضع خططاً واضحة وجداول زمنية لإزالة العوائق المحليّة والدوليّة أمام هذا الحكم. كما يجب أن تخصص التمويل الضروري لبرنامج دولي – تشرف عليه منظمة الصحة العالمية وتطوّره بالشراكة مع مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة والهيئة الدوليّة لمراقبة المخدرات – لضمان الوصول العادل والمقبول إلى هذه الأدوية حيث لا تتوفر.

ضمان الوصول العادل إلى الأدوية الأساسيّة، لا سيّما أدوية الألم القائمة على الأفيونيات الطبيعيّة للألم

يحمل أكثر من ثمانين بالمائة من شعوب العالم عبئاً كبيراً من الألم والمعاناة من الوصول البسيط أو المعدوم إلى هذه الأدوية، مما يمكن تجنبه. وتستمرّ هذه الظروف، على الرغم من واقع أنّ تغادي الصحة السيّئة، والوصول إلى الأدوية الأساسيّة، هو الهدف والالتزام الأساسيّن لنظام مكافحة

أسواق المخدرات وتكيّف استراتيجيّات الإنفاذ لديها لاستهداف المجموعات الجرميّة الأكثر عنفاً وتخريباً بدلاً من معاقبة معاقبة الأطراف الصغيرة. وتعتبر اقتراحات اللجنة العالميّة مكتملة وشاملة. فهي تدعو الحكومات لإعادة التفكير في المشكلة والقيام بما أمكن، وما يجدر القيام به على الفور، وعدم الخجل من إمكانية تحويل التنظيم المسؤول.

تعتبر العوائق أمام إصلاح سياسات المخدرات شاقة ومتنوعة، وتدافع بيروقراطيات مكافحة المخدرات القويّة والراسخة، على المستويين الوطنيّ والدوليّ، بشراسة عن سياسات الوضع الراهن. وهي نادراً ما تطرح تساؤلات عمّا إذا كانت مشاركتهم وتكتيكاتهم في تطبيق سياسة المخدرات تؤذي أكثر ممّا تفيد. في غضون ذلك، يوجد غالباً نزعة للتوعية بشأن كل "خوف جديد من المخدرات" في وسائل الإعلام. ويكتتب السياسيون دورياً فيالخطاب الجذاب لـ"عدم التسامح إطلاقاً" و"إنشاء مجتمعات خالية من المخدرات" بدلاً من اتباع نهج مطلع قائم على دليل لما ينجح. وتؤجج الجمعيات الشعبيّة للمخدرات غير المشروعة ذات الأقليات الإثنية والعرقية، الخوف وتلهم التشريع القاسي. ويهاجم مناصرو الإصلاح المثقّفون بشكل روتينيّ ويُعتبرون "متهاونين مع الجريمة" أو حتى "مناصرين للمخدرات".

الخبر الجيد هو أنّ التغيير في الأجواء حاصل، إذ أنّ اللجنة العالميّة تعترف أنّ عدداً متزايداً من التوصيات المقدمّة في هذا التقرير هو بالفعل قيد الدرس أو جارٍ أو ثابت تماماً حول العالم، لكننا ما زلنا في بداية الطريق. ومن الممكن أن تستفيد الحكومات من الخبرات المتراكمة لدينا بحيث تتابع الإصلاحات. و لحسن الحظ، من غير المرجح تكرار الخطاب والأهداف غير الواقعيّة المؤرّخة خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامّة للأمم المتّحدة بشأن مشكلة المخدرات العالميّة لعام ١٩٩٨ في العام ٢٠١٦. بالفعل، يتنامى الدعم لتفسيرات أكثر مرونة وإصلاح لمعاهدات مكافحة المخدرات الدوليّة المترافقة مع مبادئ حقوق الإنسان والحد من مخاطر استخدام المخدرات. وتندرج جميع هذه التطوّرات بأمر جيد للإصلاحات التي نقتربها أدناه.

تعتبر الدورة الاستثنائية التي ستجري في العام ٢٠١٦، للجمعية العامّة للأمم المتّحدة بشأن مشكلة المخدرات العالميّة، فرصة غير مسبوقّة لمراجعة سياسات مكافحة المخدرات الوطنيّة ومستقبل نظام مكافحة المخدرات العالميّ وإعادة توجيهها. و بجلوس الدبلوماسيين لإعادة التفكير بسياسة المخدرات الدوليّة والمحليّة، سيكون من الجيد استذكار تفويض الأمم المتّحدة، على الأقل لضمان الأمان وحقوق الإنسان والتنمية. وتعتبر الصحة الموضوع الذي يتقاطع مع جميع هذه الطموحات كما أنّ نظام مكافحة المخدرات العالميّ التابع للأمم المتّحدة يعدّ "صحة البشريّة ورفاهيّتها" هدفه النهائي. غير أنّ الدليل الواضح يشير إلى فشل النظام في بلوغ أهدافه المذكورة وإلى تبعات غير مقصودة رهيبّة لقوانين وسياسات تأديبيّة وحظريّة على السواء.

لذا تدعو الحاجة إلى نظام مكافحة مخدرات عالمي جديد ومحسّن يحمي صحة الأفراد والمجتمعات حول العالم وسلامتهم بشكل أفضل. ويجب استبدال الإجراءات القاسية الراسخة في الإيديولوجيات القامعة بسياسات أكثر إنسانية وفعالية يرسمها الدليل العلمي ومبادئ الصحة العامّة ومقاييس حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الطريقة الوحيدة للحد من الوفيات المرتبطة بالمخدرات، والمرض والمعاناة والعنف والجريمة والفساد والأسواق غير المشروعة المقترنة بالسياسات الحظريّة غير الفعالة في آن معاً. ويجب التشديد على أنّ التبعات الضريبية للسياسات التي نناصرها تبثت مقارنة مع التكاليف المباشرة والتبعات غير المباشرة التي يولدها النظام الحاليّ.

تقترح اللجنة العالميّة خمسة سبل لتحسين نظام سياسة المخدرات العالميّ. وبعد وضع صحة الأشخاص وسلامتهم في وسط الصورة، يتمّ حتّ الحكومات على ضمان الوصول إلى الأدوية الأساسيّة والسيطرة على الألم. ويدعو المفوضون لإنهاء تجريم المستخدمين وسجنهم إضافة إلى استراتيجيّات الوقاية المستهدفة والحد من المخاطر والعلاج للمستخدمين المعتمدين على المخدرات. ويهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالمخدرات وتقويض قوة الجريمة المنظمة وأرباحها، توصي اللجنة بأن تنظّم الحكومات

توقّف عن تجريم الأشخاص بسبب استخدام المخدّرات وامتلاكها - وتوقّف عن فرض "علاج قسري" على الأشخاص الذين تهمتهم الوحيدة هي استخدام المخدّرات أو امتلاكها.

لتجريم استخدام المخدّرات وامتلاكها أثر يتراوح ما بين البسيط والمعدوم على مستويات استخدام المخدّرات في مجتمع مفتوح. غير أنّ هذه السياسات تشجّع السلوكيات العالية الخطورة مثل الحقن غير الآمن، وثني الأشخاص المحتاجين لعلاج الأدوية عن السعي وراءه، وتحويل موارد إنفاذ القانون من

التركيز على الإجرام الخطير، وتقليص الأموال الشخصية والحكومية التي قد تتوفّر بخلاف ذلك للاستثمار الإيجابي في حيوات الأشخاص، وإهلاك الملايين بالتبعات السلبية الطويلة الأمد لإدانة جنائية. وغالبًا ما يؤدي استخدام نظام العدالة الجنائية، لإجبار الأشخاص الموقوفين بسبب امتلاك المخدّرات على "العلاج"، أكثر ممّا يفيدهم. والأفضل من ذلك ضمان توفّر خدمات داعمة متنوعة في المجتمعات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التوصية لا تتطلب أيّ إصلاح في معاهدات مكافحة المخدّرات الدولية.

إسمح بتجارب متنوعة وشجّعها في أسواق منظمة قانونًا على المخدّرات غير المشروعة حاليًا، بدءًا بالحشيش وأوراق الكوكا وبعض المؤثرات العقلية الجديدة على سبيل المثال لا الحصر.

يمكن تعلّم الكثير من النجاحات والإخفاقات في تنظيم الكحول والتبغ والأدوية الصيدلانية ومنتجات وأنشطة أخرى تفرض مخاطر صحية وغيرها على الأفراد والمجتمعات. وتدعو الحاجة إلى تجارب جديدة في السماح بالوصول القانوني.

لكن المقيد إلى المخدّرات التي تتوفّر الآن بشكل غير مشروع فقط. ويجب أن يشمل هذا توسيع العلاج بمساعدة الهيروين لبعض المستخدمين المعتمدين على المخدّرات لوقت طويل والذي أثبت فعاليته العالية في أوروبا وكندا. في النهاية، إنّ السبيل الأكثر فعالية للحدّ من المخاطر الواسعة النطاق لنظام حظر المخدّرات العالمي وتقدّم أهداف الصحة والسلامة العامة هو السيطرة على المخدّرات من خلال تنظيم قانوني مسؤول.

اعتمد على البدائل لسجن المشاركين غير العنيفين ومنخفضي المستوى في أسواق المخدّرات غير المشروعة مثل المزارعين والسعاة وغيرهم المشاركين في إنتاج الأدوية غير المشروعة ونقلها وبيعها.

تكرّس الحكومات الموارد الدائمة الازدياد لكشف الأشخاص المتورّطين في أسواق المخدّرات غير المشروعة وتوقيفهم وسجنهم - مع وجود دليل بسيط أو معدوم على أنّ هذه الجهود تحدّ من المشاكل المرتبطة بالمخدّرات أو تثني آخرين من المشاركة في أنشطة مشابهة. وثبتت العقوبات

المجتمعية المنحى، وغير الجرمية الأخرى بشكل روتيني بأنّها أقلّ كلفة بكثير، وأكثر فعالية من التجريم والسجن. ولا ينبغي أن يخضع مزارعو الكفاف والعاملون اليوميون المشاركون في الحصاد أو المعالجة أو النقل أو التجارة والذين التّجّأوا إلى الاقتصاد غير المشروع لكسب لقمة العيش وحيا بالبقاء الصرف، لعقوبة جنائية. ووحدها جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأمد، التي تحسّن الوصول إلى الأرض والوظائف، والتي تقلّص من عدم المساواة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي. ويمكن لتعزيز الأمن تقديم استراتيجية خروج مشروعة لهم.

استغل الفرصة المقدّمة من قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية القادمة في العام ٢٠١٦ لإصلاح نظام سياسة المخدّرات العالمي.

تعتبر قيادة الأمين العام للأمم المتحدة أساسية للتأكد من أنّ جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية - ليس فقط تلك التي تركز على إنفاذ القانون بل أيضًا الصحة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية - تشارك بشكل كامل في تقييم "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" لاستراتيجيات مكافحة المخدّرات العالمية. وينبغي أن تسهّل أمانة سرّ الأمم المتحدة بشكل عاجل المناقشة المفتوحة،

بما في ذلك الأفكار الجديدة والتوصيات الراسخة في دليل علمي ومبادئ الصحة العامة وحقوق الإنسان والتنمية. وقد تمّ الدفاع بنجاح عن تحولات السياسات باتجاه الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات وإنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمونها وتناسب الأحكام والبدائل للسجن طوال العقود السابقة من قبل عدد متزايد من البلدان على أساس الحرية القانونية المسموح بها بموجب معاهدات الأمم المتحدة. ويُعتبر الاستكشاف الإضافي للتفسيرات المرنة لمعاهدات المخدّرات هدفًا مهمًا، لكن في النهاية يجب إصلاح نظام مكافحة المخدّرات العالمي للسماح بتنظيم قانوني مسؤول.

ركّز على الحدّ من سلطة المنظمات الإجرامية إضافةً إلى العنف وعدم الأمان الناتجة عن منافستها مع بعضها البعض ومع الدولة.

يجب أن تكون الحكومات أكثر استراتيجية فتتوقّع السبل التي تتفاقم فيها مبادرات إنفاذ القانون، لا سيّما "المداهمات" العسكرية، العنف الإجرامي وانعدام وجود الأمان العام بدون ردع إنتاج المخدّرات أو الاتجار بها أو استهلاكها بالفعل. ويؤدي نقل إنتاج المخدّرات غير المشروعة من مكان لآخر، أو السيطرة على طريق الاتجار من منظمة إجرامية إلى أخرى، أكثر ممّا يفيد في غالب

الأحيان. ويجب إعادة توجيه أهداف الإنفاذ جانب العرض من القضاء على السوق الذي لا يمكن تحقيقه للوصول إلى الأرقام المنخفضة التي يمكن تحقيقها في العنف والتشويش المرتبط بالاتجار. وينبغي توجيه موارد الإنفاذ نحو عناصر أكثر تخريبًا وإشكالية وعنفاً خاصة بالتجارة - إلى جانب التعاون الدولي للانقضاء على الفساد وعلى تبييض الأموال. ونادرًا ما تكون عسكرة الجهود المكافحة للمخدّرات فعّالة، وغالبًا مضادة للإثمار. وتعتبر المساءلة الأكبر، لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة سعيًا وراء إنفاذ قانون المخدّرات أساسية.

١. "الحرب على المخدرات" فشلت -نشوء نهج جديدة

لم يفشل حظر المخدرات العالمي في تحقيق أهدافه المذكورة أصلاً وحسب بل إنه أوجد مشاكل اجتماعية وصحية مثيرة للقلق. وتنشأ سياسات بديلة تستهدف حماية صحة المجتمعات وسلامتهم وتعزز الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

في الواقع، يتصمّن استخدام المخدرات طيفاً واسعاً من السلوكيات. وهي تتنوع من السلوكيات غير الإشكالية إلى القسرية والمؤذية كثيراً. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُعتبر ١٠ بالمائة من الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات عالمياً بأنهم "مستخدمون يسببون المشاكل".^٣ ويقترح هذا أنّ الأغلبية العظمى لاستهلاك المخدرات لا تسبب المشاكل بالأساس. غير أنّ سياسة المخدرات العالمية تستمر في معالجة جميع أشكال استخدام المخدرات كما لو أنها تشكل تهديداً خطيراً للمجتمع. وتبقى سياسة المخدرات ضمن إطارها الضيق بمعنى "مكافحة" "شر" الإدمان على المخدرات.^٤

وبسبب هذا التعميم الأولي المعيب لجميع أشكال استخدام المخدرات على أنها "شر" يجب القضاء عليه بإجراءات قائمة على العدالة الجنائية القمعية، تدفق الكثير من استجابات السياسات غير المنطقية وغير الفعالة ونشأ العديد من المؤسسات غير السليمة وظيفياً. وتساهم هذه الإيضاحات السهلة بالقرارات السياسية التي لا تمت بصلة للمعايير العلمية ولمعايير الصحة العامة وحقوق الإنسان. وفي قلب توصيات اللجنة العالمية، يوجد دعوة لإعادة تنظيم صفوف سياسة المخدرات العالمية بواسطة هذه المقاييس الأساسية.

حتى وقت قريب، وجد صانعو السياسات صعوبة في تحدي الوضع الراهن. وغالباً ما توصف مناصرة السياسات البديلة بـ"الاستسلامية" أو "ترأف بالمخدرات" أو حتى "مناصرة للمخدرات". لحسن الحظ، بدأت مناقشة سياسة المخدرات بالتحرك إلى ما وراء هذه المفاهيم الخاطئة والتعميمات البسيطة. وتشدد دعوة اللجنة العالمية للإصلاح على أهمية مبادئ سياسة المخدرات التي تحمي بفعالية – بدلاً من أن تقوض – صحة الأفراد والمجتمعات ورفاهيتهم. وما من تناقض بين كونها "مكافحة للمخدرات" و"مناصرة للإصلاح".

لنظام مكافحة المخدرات الدولي هدفان أساسيان! يكمن الأول في ضمان الوصول إلى المخدرات لأغراض علمية وطبية. ويكمن الثاني في حظر الوصول إلى بعض المخدرات لاستخدامات أخرى. بغض النظر عن الهدف الشامل لحماية "صحة البشرية ورفاهيتها"، يقوم النظام والسياسات المعتمدة لدعمه منذ ستينيات القرن الماضي على تجريم الأشخاص الذين ينتجون المخدرات أو يبيعونها أو يستخدمونها.

بعد أكثر من نصف قرن من هذا النهج العقابي، يوجد الآن دليل قاطع بأنه لم يفشل في تحقيق أهدافه وحسب، بل وأوجد مشاكل اجتماعية وصحية خطيرة. وإذا التزمت الحكومات بصدق بحماية سلامة مواطنيها وصحتهم وحقوقهم كبشر، يجب أن تعتمد نهجاً جديدة بشكل عاجل. ويتخذ عدد من الحكومات الوطنية والمحلية بالفعل خطوات شجاعة في هذا الاتجاه.

يطالب تصميم مطالب سياسة المخدرات الفعالة بقرارة واضحة للمسألة. ويتطلب التفريق الشديد بين المشاكل الناشئة عن استخدام المخدرات، مثل الاعتماد أو الجرعة المفرطة، والمشاكل التي توجدها سياسات المخدرات التي يقودها الإنفاذ، مثل الجريمة والعنف المرتبط بالتجارة غير المشروعة. لكن يوجد ميل غير مساعد من قبل بعض الحكومات لدمج المخاطر الناشئة عن استهلاك المخدرات والمخاطر الناتجة عن سياسة المخدرات القمعية.

نتيجة لذلك، يتحدث العديد من صانعي السياسات بعبارات عمومية عن "مشكلة المخدرات العالمية"^٢ أو "خطر المخدرات". ويتم بشكل دوري نشر القصة القائمة على تهديد من قبل مقترحي الحظر لتبرير استمرار، وفي بعض الحالات، تكثيف إجراءات العدالة الجنائية التي أجمت العديد من المخاطر المرتبطة بالمخدرات في بداية الأمر. وفي بعض الأثناء من العالم، يصقل هذا النهج الثقيل اعتمادهم على "الحزم في الجريمة".



احتساب تكاليف أكثر من نصف قرن من "الحرب على المخدرات"

الفشل وفق شروطه

المجتمع الدوليّ بعيد كلّ البعد عن تحقيق "عالم خالٍ من المخدرات". ويستمرّ إنتاج المخدرات العالميّ وتوريده واستخدامه بالارتفاع على الرغم من زيادة الموارد الموجهة نحو الإنفاذ.

• ارتفع "أفضل تقدير" لمكتب الأمم المتّحدة المعنّيّ بالمخدرات والجريمة لعدد المستخدمين في العالم (استخدام العام الماضي) من ٢٠٣ مليون في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٣ مليون في العام ٢٠١٢ – أي زيادة بنسبة ١٨ بالمائة، أو ارتفاعًا في انتشار الاستخدام من ٤.٦ بالمائة إلى ٥.٢ بالمائة خلال أربع سنوات.^{٧٦}

تهديد الصّحة والسلامة العامّة

يعدّيّ إنفاذ قانون المخدرات العقابيّ الجريمة، ويضعف المخاطر الصحيّة المقترنة باستخدام المخدرات، لا سيما بين الأكثر هشاشة. ويعود السبب إلى أنّ إنتاج المخدرات وشحنها وبيعها بالتجزئة يبقى بين أيدي المجرمين المنظمين، وأنّ الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات يجزّمون بدلاً من تقديم المساعدة لهم.

• يؤدّي الإنتاج السريّ والبيع بالتجزئة غالبًا إلى منتجات مخدرات مغشوشة غير معروفة القدرة والنقاوة التي تفرض مخاطر عالية جدًا. وتشمل الأمثلة على هذه المشكلة الهيروين الملوّث بالجمرة الخبيثة، والكوكايين المقطّع بالليغاميسول (عامل نزع الدود).^{٧٤}

• إنّ أكثر من ثلث (٣٧ بالمائة) الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بالحقن البالغ عددهم ١.٨ مليون شخص في روسيا مصابون بفيروس نقص المناعة البشريّ. وبسبب تفضيل تجريم المستخدمين، إنّ الوصول إلى خدمات الحدّ من مخاطر استخدام

تقويض حقوق الإنسان وتعزيز التمييز

تقوؤس النّهج العقابيّة إلى سياسة المخدرات بشكل كبير حقوق الإنسان في كلّ منطقة من العالم. فهي تقود إلى تآكل الحريّات المدنيّة ومقاييس المحاكمة العادلة ووصم الأفراد والمجموعات - لا سيّما النساء والشبان والأقليات الإثنية - وفرض عقوبات تعسفيّة وغير إنسانية.

• على الرغم من أنّ عقوبة الإعدام لجرائم المخدرات غير قانونيّة بموجب القانون الدوليّ،^{٧٥} إلّا أنّها لا تزال موجودة في ٣٣ بلدًا. ونتيجة لهذه الجرائم، يُعدم حوالي ١٠٠٠ شخص سنويًا.^{٧٦}

• أدّى إنفاذ قانون المخدرات إلى ازدياد دراماتيكي في عدد الأشخاص المحتجزين (السجون، المحتجزين قبل المحاكمة، الأشخاص الموجودين في الحجز الإداريّ). ويحتجز العديد من الأشخاص في مراكز "حجز المخدرات" القسريّة، بما في ذلك

• زاد إنتاج الأفيون غير المشروع العالميّ بأكثر من ٣٨٠ بالمائة منذ العام ١٩٨٠، فارتفع من ١٠٠ طنٍ متري إلى أكثر من ٤٠٠٠ اليوم.^{٧٨} في غضون ذلك، انخفضت أسعار الهيروين في أوروبا بمعدّل ٧٥ بالمائة منذ العام ١٩٩٠ وبمعدّل ٨٠ بالمائة في الولايات المتّحدة منذ العام ١٩٨٠، حتى مع ارتفاع نفاوته.^٩

• "يتخبّط" نظام مكافحة المخدرات الدوليّ، باعترافه الخاص، في وجه انتشار المؤثّرات العقلية الجديدة (NPS).^{٧٠} وفي العام ٢٠١٣، تخطّى عدد المؤثّرات العقلية الجديدة عدد المخدرات المحظورة بموجب إطار مكافحة المخدرات الدولي.

المخدرات التي تنفّذ الحياة، مثل برنامج توفير الحقن والأدوات النظيفة، مقيدة إلى حدّ كبير، أو في حالة العلاج بالبدائل، محظّر صراحةً.^{٧٣}

• أوجد نظام مكافحة المخدرات الحالي عوائق قانونيّة وسياسيّة مهمّة أمام توفير الأفيونيّات الطبيعيّة للسيطرة على الأثم والرعاية الملطّفة. ويوجد أكثر من ٥.٥ مليار شخص لديهم وصول محدود أو معدوم إلى الأدوية التي يحتاجونها.^{٧٤}

• تزيد السياسات التقييدية خطر الموت المبكر من الجرعات المفرطة ودرت الفعل السلبية الحادة على استهلاك المخدرات. على سبيل المثال، في العام ٢٠١٠، كان يوجد أكثر من ٢٠,٠٠٠ حالة وفاة من الجرعة المفرطة للمخدرات غير المشروعة في الولايات المتحدة.^{٧٥} ولا يزال النالوكسون – وهو نوع مخدّرات يمكنه صدّ آثار الجرعات المفرطة للأفيونيّات الطبيعيّة – متوفّرًا عالميًا.

حوالي ٢٣٥,٠٠٠ شخص في الصين وجنوب شرق آسيا.^{٧٨}

• عالميًا، تُسجن النساء بسبب جرائم مخدّرات أكثر من أيّ جريمة أخرى.^{٧٩} وتُسجن امرأة من أصل أربعة في سجون أوروبا وآسيا الوسطى بسبب جرائم مخدّرات؛^{٢٠} في حين أنّه في العديد من بلدان أميركا اللاتينية مثل الأرجنتين (٦٨.٢ بالمائة)^{٨١} وكوستا ريكا (٧٠ بالمائة)^{٨٢} والبيرو (٦٦.٣٨ بالمائة)^{٨٣} تبقى المعدلات مرتفعة.

• يؤثّر إنفاذ قانون المخدرات بشكل غير متناسب على الأقليّات. ففي الولايات المتّحدة، يشكل الأميركيون من أصل إفريقيّ ١٣ بالمائة من السكان، غير أنّهم يشكّلون ٣٣.٦ بالمائة من توقيفات المخدرات و ٣٧ بالمائة من الأشخاص يرسلون إلى سجون الولاية بسبب نهم مخدّرات. وقد لوحظت فوارق عرقيةّ مشابهة في أماكن أخرى منها المملكة المتّحدة،^{٨٤} وكندا،^{٨٥} وأستراليا.^{٨٦}

تحفيز الجريمة وإغناء المجرمين

بدلاً من الحدّ من الجريمة، تغدّي سياسة المخدرات القائمة على الإنفاذ هذه الجريمة بفعاليّة. وتوفّر أسعار المخدرات غير المشروعة التصاعديّة حافزًا ربحيًا للمجموعات الجرميّة للدخول في التجارة، ودفّع بعض الأشخاص المعتمدين على المخدرات لارتكاب جريمة بهدف تمويل استخدامهم.

• أبحّ حظر المخدرات التجارة غير المشروعة العالميّة التي يقدرها مكتب الأمم المتّحدة المعنّيّ بالمخدرات والجريمة بمئات المليارات. ووفقًا لبيانات العام ٢٠٠٥، فُيّم الإنتاج بـ ١٣ مليار دولار وسُغرت صناعة الجملة بـ ٩٤ مليار دولار ومُدّرت قيمة البيع بالتجزئة بـ ٣٣٢ مليار دولار.^{٨٧} ويكون تقييم الجملة لسوق المخدّرات أعلى من المبلّغ العالميّ المساوي للحبوب والنبيد والبييرة والقهوة والتبغ معًا.^{٨٨}

تقويض التنمية والأمن وتغذية النزاع

ينجح منتجو المخدّرات المجرمون والتجار في المناطق الهشة والمتأثّرة بالنزاعات وغير المتطورة حيث يسهل استغلال الفئات السكانيّة الهشة. ويتمّ بشكل واسع الاعتراف بالفساد والعنف وعدم الاستقرار التي توجدها أسواق المخدرات غير المنظّمة كتهديد للأمن والتنمية على السواء.

• تتراوح تقديرات الوفيّات من العنف المرتبط بتجارة المخدرات غير المشروعة في المكسيك منذ تعزيز الحرب على المخدرات عام ٢٠٠٦ بين ٦٠,٠٠٠ وأكثر من ١٠٠,٠٠٠.^{٨٩}

هدر المليارات وتقويض الاقتصادات

يتمّ إنفاق عشرات المليارات على إنفاذ قانون المخدرات سنويًا.^{٩٤} وفي حين أنّ هذا الأمر يفيد الصناعة الدفاعيّة، إلّا أنّ التكاليف الثانويّة كارثيّة، على المستويين الماليّ والاجتماعيّ.

• يؤدّي التشديد على استراتيجيّات إنفاذ القانون المضاد للإثمار لمحاربة المخدّرات إلى "استبدال السياسة". بمعنى آخر، إنّّه يحدّ الانتباه والموارد عن التحدّلات الصحيّة المثبتة وأولويّات الشرطة الأخرى والخدمات الاجتماعيّة الأخرى.^{٩٥}

• توجد تجارة المخدّرات غير المشروعة بيئة عدائيّة لمصالح الأعمال الشرعيّة. وهي تمنع الاستثمار والسياحة وتؤدّي إلى تقلبات ومنافسة غير عادلة (مرتبطة بتبييض الأموال) في القطاع وتشوّه الاستقرار الاقتصاديّ الكلي لبلدان بكاملها.

• تعدّد أسواق المخدّرات غير المشروعة وغير المنظّمة عنيفة بطبيعتها. وبشكل متناقض، تولّد جهود المنع الناجحة وتوقيفات قادة كارتيلات المخدّرات وتجار المخدّرات فراغات بالسلطة بشكل روّينيّ. ويمكن لهذه الأمور بالمقابل أن تصنّ على العنف المتجدّد بما أنّ اللاعبين الباقين يتنافسون على كسب حصة السوق.^{٩٦}

• يمكن للاتجار بالمخدّرات غير المشروعة أن يعرّز المجموعات المسلّحة العاملة خارج قاعدة القانون. على سبيل المثال، تُكسب تجارة الأفيون المجموعات شبه العسكريّة العاملة على طول الحدود الباكستانيّة الأفغانيّة مبلغًا يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار في السنة.^{٩٧}

• تغدّي أرباح المخدّرات غير المشروعة عدم الاستقرار الإقليميّ من خلال المساعدة في تسليح الجماعات المتمرّدة وشبه العسكريّة والإرهابيّة.^{٩٢} كما أنّ لإعادة توجيه الاستثمار المحليّ والأجنبيّ بعيدًا عن الأولويّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة نحو قطاعي الجيش والشرطة أثرًا ضارًا على التنمية.

• في كولومبيا، تمّ رشّ حوالي ٢.٦ مليون فدّانٍ من الأراضي جواً بمواد كيميائيّة سامة، كجزء من جهود القضاء على محاصيل المخدّرات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وعلى الرغم من أثرها الفتاك على سبل العيش والأراضي، إلّا أنّ عدد المواقع المستخدمة لزراعة الكوكا غير المشروعة ازداد فعليًا خلال هذه الفترة.^{٩٣}

• كما أنّ صناعة المخدّرات غير المشروعة تهلك الإدارة. فقد قدّرت دراسة عام ١٩٩٨ من المكسيك ^{٩٦} أنّ تجّار الكوكايين أنفقوا ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار سنويًا على الرشاوى، أيّ أكثر من الميزانيّة السنويّة لمكتب المدّعي العام المكسيكيّ. وابتداءً من العام ٢٠١١، تبيّض مجموعات تجارة المخدّرات المكسيكيّة والكولومبيّة ما يصل إلى ٣٩ مليار دولار سنويًا في عائدات توزيع الجملة.^{٩٧}

السبل إلى إصلاح سياسات المخدرات حول العالم

تغيّر بلدان عديدة بالفعل سياسات المخدرات لديها. والسبل عديدة لمزيد من الاستراتيجيات الإنسانية الفعّالة.



الولايات المتحدة

تمتلك اليوم ٢٣ ولاية أميركية أسواقًا قانونية للحشيش الطبي وأنها ١٧ ولاية تجريم الامتلاك الشخصي للحشيش للاستخدام غير الطبي منذ أن كانت أوريغون الولاية الأولى التي قامت بذلك عام ١٩٧٣.



هولندا

أدى قانون عام ١٩٧٦ إلى نشوء نظام قانوني واقعي لمبيعات الحشيش، يتم عبر ما يُعرف بـ "مقاهي الحشيش"، ويتزايد الضغط الآن من الحكومات البلدية وعمامة الشعب لتنظيم التوزيع والإنتاج على السواء بشكل قانوني.



سويسرا وألمانيا والدانمرك وهولندا

منذ ثمانينيات القرن الماضي، كانت هذه البلدان السبّاقة في وضع نهج عملية للحدّ من المخاطر التي يواجهها الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بالحقن، وإنشاء برامج توفير الحقن والأدوات النظيفة والعلاج بالبدائل، وبرامج العلاج بمساعدة الهيروين ومنشآت استهلاك المخدرات المراقبة.



مولدوفا

تعتبر مولدوفا منذ العام ١٩٩٩ قائدا عالميًا في توفير خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات في السجون، بما في ذلك العلاج بالبدائل وبرامج توفير الحقن والأدوات النظيفة.



إيران

توسّع منذ العام ٢٠٠٠ تقديم خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات، بما في ذلك العلاج بالبدائل، وبرامج توفير الحقن والأدوات النظيفة في إيران. كما يقدّم البلد الآن هذه الخدمات إلى السجناء.



البرتغال

ألغت البرتغال عام ٢٠٠١ العقوبات الجنائية بسبب الامتلاك الشخصي لجميع المخدرات وطبقت نهجًا يركّز أكثر على الصحة تجاه المخدرات والذي تضمن إجراءات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات المثبتة.



أستراليا

تمّ افتتاح مركز الحقن الذي يتمّ الإشراف عليه طبيًا في سيدني عام ٢٠٠١.



كندا

تعتبر كندا موطنًا لمنشآت حقن أكثر أمانًا مراقبتين طبيًا وقد تمّ افتتاح المنشأة الأولى عام ٢٠٠٣. وفي هاتين المنشأتين، يمكن لمستخدمي المخدرات المعتمدين عليها أن يحقنوا المخدرات غير المشروعة التي تمّ الحصول عليها سابقًا. كما أجرت كندا تجربتين للعلاج بمساعدة الهيروين.



أوكرانيا

تقوم أوكرانيا، منذ العام ٢٠٠٤، بدعم من الصندوق العالمي، بتقديم خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات الأكثر شمولًا في أوروبا الشرقية. وبحلول عام ٢٠١٢، وصلت إلى أكثر من ١٧١,٠٠٠ شخص يستخدم المخدرات وقد انخفضت أعداد حالات فيروس نقص المناعة البشري الجديدة في العام ٢٠١١ للمرة الأولى منذ العام ١٩٩٩.



الصين وفيتنام

اعتمدت الصين وفيتنام، اللتان عارضتا لفترة طويلة إجراءات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات، منذ العام ٢٠٠٤ برنامجي العلاج بالبدائل وتوفير الحقن والأدوات النظيفة على نطاق واسع.



إسبانيا وبلجيكا

منذ العام ٢٠٠٥، استعملت النوادي الاجتماعية للحشيش التي يقودها ناشطون القوانيين التي تسمح بزراعة صغيرة الحجم لنبات الحشيش من أجل الاستهلاك الشخصي، بهدف تأسيس نظام إنتاج وتوريد قانوني واقعي لأعضاء النادي.



الإكوادور

أنهت الإكوادور تجريم الامتلاك الشخصي للمخدرات في العام ١٩٩٠ وفي العام ٢٠٠٨ أعفت عن العديد مما يُسمّى "مهربي المخدرات" الذين كانوا يمضون عقوبات في السجون.



أميركا اللاتينية

في العام ٢٠٠٩، بقيادة ثلاثة رؤساء جمهوريات سابقين، أطلقت اللجنة الأميركية اللاتينية المعنية بالمخدرات والديمقراطية والمخدرات والديمقراطية. نحو تحوّل نموذج "٣٩" فبدأت بمناقشة في نصف الكرة الغربي، عالي المستوى، عن إصلاح قانون المخدرات.



جمهورية التشيك

في العام ٢٠٠٩، ألغت جمهورية التشيك العقوبات الجنائية بسبب امتلاك المخدرات الشخصي بعد تقييم أثر برهن عن فشل النهج العقابية السابقة.



عالميًا

في العام ٢٠١١، أطلقت اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات تقريرها – الحرب على المخدرات، وقد حوّل التقرير المناقشة العالمية حول سياسة المخدرات، وأوصى إطلاقه بتغييرات وطنية في التشريع وشجّع المجتمعات المدنية على الدعوة إلى الإصلاح حول العالم.



واشنطن وكولورادو في الولايات المتحدة

في العام ٢٠١٢، بعد مبادرات تصويت وافق عليها المصوّتون، أصبحت ولايتا واشنطن وكولورادو أول ولايتين قضائيتين في العالم تؤسسان أسواقًا منظمّة قانونيًا للحشيش غير الطبي.



بوليفيا

في العام ٢٠١٢، أصبحت بوليفيا أول بلد ينسحب من اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بعد نزاع على الزراعة التقليدية واستخدام ورق الكوكا. تمّ أعيد إدخالها إلى الاتفاقية مع تحفّظ على الكوكا.



الأوروغواي

في العام ٢٠١٣، أصبحت الأوروغواي أول دولة أمة تمرّر تشريعًا لتأسيس سوق منظمّ قانوني للحشيش غير الطبي.



غرب إفريقيا

يصدّر تقرير في العام ٢٠١٤ من قبل لجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات: "لا يجب أن يصبح غرب إفريقيا خطًا أماميًا جديدًا في الحرب على المخدرات" الفاشلة التي لم تحدّ من استهلاك المخدرات ولم توقف أعمال التجار" وأوصى بعدم تجريم "استهلاك المخدرات وامتلاكها للاستخدام الشخصي".



نيوزيلندا

في العام ٢٠١٣، مرّرت نيوزيلندا تشريعًا رائدًا يسمح بالبيع المنظمّ قانونًا لبعض المؤثرات العقلية الجديدة المنخفضة المخاطر التي لا يغطي قانون دولي موجود، التحكّم بها.



تنزانيا

في العام ٢٠١٣، أصبحت تنزانيا أول بلد في جنوب الصحراء يطلق برنامج ميثادون وطنيًا.



الأميركيّتان

في العام ٢٠١٣، نشرت منظمّة الدول الأميركية "تقريرها حول مشكلة المخدرات في الأميركيّتين" – وهو أول تقرير من منظمّة متعددة الأطراف للتعامل بشكل هادف مع أسئلة إصلاح قانون المخدرات الأشمل.



UNGASS 2016

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، يتعاضد الزخم نحو الإصلاح.

٢. السبل الأساسية الناجحة إلى سياسات المخدرات

تم تأسيس نظام مكافحة المخدرات الدولي وكان لديه هدفان أساسيان. فقد سعى أولاً إلى الحد من التبعات الصحية السلبية التي تولدها المخدرات، ووعده ثانياً بضمان الوصول إلى الأدوية الأساسية. ولم يتحقق أي من هذه الهدفين. بالمقابل، أوجدت سياسة المخدرات التي تشدد على العدالة الجنائية مشاكل اجتماعية وصحية جديدة.

توصي اللجنة العالمية بنهج شامل إلى سياسة المخدرات. فإذا كانت الحكومات ستفي بوعداتها الأصلي تجاه نظام مكافحة المخدرات الدولي، يجب استبدال النهج المؤذية وغير الفعالة التي يقودها الانفاذ، باستجابات تعطي الأولوية للصحة العامة وسلامة المجتمع. ويوجد على الأقل خمسة تحولات أساسية في السياسة، مطلوبة بشكل عاجل.

تعتبر السبل الخمسة التي تقترحها اللجنة العالمية مكملة – فهي تشكل مجموعة شاملة من الاقتراحات. ويمكن بل ينبغي تطبيق بعضها على الفور. ويُعتبر وضع الصحة في المرتبة الأولى أمراً أساسياً. فالحرص على الوصول إلى أدوية تنقذ الحياة وإنهاء التجريم وإعادة تركيز إنفاذ القانون أفعال فورية يمكن وينبغي ملاحقتها الآن. ويقدم التنظيم الطريق الأكثر تحوُّلاً للسيطرة على المخدرات، والحد من العنف وتقويض الجريمة وتحسين سلامة الأشخاص ورفاهيتهم.



١.٢ صحّة الأشخاص وسلامتهم أولاً

بدلاً من الحظر العقابي والمؤذي، ينبغي أن تكون أولويّات السياسات حماية صحّة الأشخاص وسلامتهم. وهذا يعني الاستثمار في حماية المجتمع والوقاية والحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات والعلاج كأحجار زاوية لسياسة المخدّرات.

يوافق الجميع عملياً على أنّ صحّة الشعوب الجيدة يجب أن تكون الأولوية لسياسة المخدّرات. لكن إن كان هذا الطموح سيتحقّق في الممارسة، سيكون تغيير النهج حاجة ماسة. فبالإضافة إلى تركيز مضاعف على الحدّ من المخاطر الصحيّة المرتبطة بالمخدّرات (قبل كل شيء اعتماد الجرعة المفرطة وانتقال الأمراض المنقولة بالدمّ المعدية)، تدعو الحاجة أيضاً إلى توضيح المبادئ التي تدعّم نهجاً يركّز في الأصل على الصحّة العامّة.

يجب أن يتخطّى هذا النهج الحواجز السياسيّة ويدعّم بواسطة الاستثمار الكافي في السياسة المثبتة عملياً والممارسة. وينبغي أن يمكن المجتمعات من الوقاية من استخدام المخدّرات وتأخيرها بفعاليّة أكبر بين الشبان، والحدّ من المخاطر على أولئك الذين يقرّرون اختيار المخدّرات، وتوفير خيارات العلاج المناسبة للأفراد الذين يعتمدون على المخدّرات، أو يعانون من اختلالات في استخدام المخدّرات.

كما ينبغي أن تتقيّد استراتيجيّات الوقاية والحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات والعلاج بحقوق الإنسان الأساسيّة وتستجيب بشكل رحيم لاحتياجات المستفيدين المقصودين وتكون فعّالة التكاليف. لسوء الحظ، إنّ الطبيعة العاطفيّة والإيديولوجيّة لسياسة المخدّرات تعني أنّ هذه بالكاد هي الحالة. فبدلاً من ذلك، تخرج الممارسة الفضلى مراراً عن مسارها بسبب طموحات غير مساعدة وغير واقعيّة لـ "عالِم خالٍ من المخدّرات" وتركيز ضيق بشكل عام على نهج قائمة على الامتناع. وتعتمد السياسات كثيراً على إجراءات "عدم التسامح إطلاقاً" المكلفة التي تؤذي أكثر ممّا تفيد عادةً والمشاركة الحقيقيّة نادرة مع رصد وتغييره متينين لقياس الآثار.

الوقاية

تشمل الوقاية تدخّلات تقني من بدء استخدام المخدّرات وتؤخّره وتعالج السلوك العالي الخطورة، وتحدّ من الانتقال إلى الاستخدام المعتمد أو الإشكالي. وتعتبر هذه التدخّلات مكثّرة حيويّاً في الخطّ الأمامي لنهج يركّز على الصحّة. ويتنامى الدليل على فعاليّة التدخّلات الوقائيّة المختلفة. على الرغم من ذلك، يوجد فجوات في المعرفة بما أنّ معظم الأبحاث تُجرى في بيئات عالية الدخل، ٤٢ لا سيّما أميركا الشماليّة وأوروبا الغربيّة. نتيجة لذلك، تنحاز معظم التقييمات العلميّة إلى النهج القائمة على الامتناع والبرامج المدرسيّة والتدخل الذي يستهدف الأطفال الصغار. والحاجة ماسة لمزيد من عمليّات التقييم الصلبة لمجموعة أوسع من التدخّلات، بما في ذلك في حالات الدخل المتوسط والمنخفض.

في العديد من البلدان، لا تزال استراتيجيّات الوقاية محصورة بشكل ضيق بإجراءات تعليم مبسّطة بشأن المخدّرات. وتتناصر هذه البرامج رسائل "قولوا لا فقط" وتكتيكات الصدمة وتقديم

"سعيًا للحدّ من المخاطر المتعلقة بالمخدّرات، وبدون حكم، واحترامًا للكرامة الفطريّة لكلّ فرد، بغض النظر عن أسلوب الحياة ومواقف الحدّ من المخاطر كمثال واضح على حقوق الإنسان في الممارسة."^{٤٣}

بروفسور بول هانت، مقرّر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالحقوق في الصحة، ٢٠١٠

معلومات انتقائيّة – وفي العديد من الحالات خاطئة. وبينما تتماهى مع الأولويّات السياسيّة التي تناصر عدم التسامح إطلاقاً، يشير الدليل المتوفّر إلى أنّ هذه الاستراتيجيّات – لاسيّما تلك التي تشمل حملات وسائل الإعلام واختيار المخدّرات في المدارس – تكون في أفضل الأحوال غير فعّالة وفي أسوأها مؤذية.^{٤٤} وفي العديد من الحالات، لا يثّق الشبان ببساطة برسائل الوقاية الصادرة عن سلطات الدولة – لا سيّما إذا كانت هذه السلطات تتفدّ في الوقت نفسه العقوبات العقابيّة على أولئك الذين يمتلكون المخدّرات ويستخدمونها.

تكون مجموعة أوسع من التدخّلات القائمة على الدليل ضروريّة لمعالجة احتياجات المجموعات المختلفة العديدة، ويكون توفير الموارد الكافية لكلّ من الخدمات والتقييم أمراً أساسيّاً. ويجوز أن يحصد نهج "قولوا لا فقط" أثراً إيجابيّاً بين أولئك

الذين فشلت معهم حملة "قولوا لا فقط". ومن ضمن الأولويّات تحديد أولويّة السلامة والمسؤوليّة بين الشباب. ونادراً ما يؤدّي الاعتماد على الامتناع وحده إلى نتائج دائمة. وما تدعو الحاجة إليه بدلاً من ذلك هو التشديد على دعم الشباب لاتخاذ قرارات مطلّعة بناءً على معلومات علميّة جديرة بالثقة.

إنّ أشكال الوقاية الأكثر فعاليّة هي تلك التي تكون شاملة. فبدلاً من ملاحقة التدخّلات المستقلة، ينبغي أن تتكامل استراتيجيّات الوقاية من المخدّرات مع إطار سياسة اجتماعيّة وصحيّة أوسع، فيعالج التأثيرات البيئيّة والفرص للنمو الاجتماعيّ. وهذا يعني إبلاغ وتشجيع اتخاذ القرارات المسؤولة ليس فقط بشأن المخدّرات بل أيضاً سلوكيّات محفوفة بالمخاطر أخرى، بما في ذلك تناول الكحول والتبغ والجنس غير الآمن والأكل غير الصحيّ. كما ينبغي أن تتوجّه الوقاية إلى الفئات السكانيّة التي يتهمّ التناقص عنها تاريخيّاً، بما في ذلك المستخدمين غير المعتمدين على المخدّرات في البيئات خارج المدرسة مثل الشارع والنوادي.^{٤٥}

التوصية الأولى

يتطلّب وضع الصحة وسلامة المجتمع في المرتبة الأولى إعادة توجيه جوهريّة لأولويات السياسات ومواردها، من الإنفاذ التآديبي الفاشل إلى التدخّلات الصحيّة والاجتماعيّة المثبتة. وتستحق الأهداف المذكورة لسياسات مكافحة المخدّرات والمعايير التي تُقيّم بموجبها هذه السياسات الإصلاح. وقد فشلت الأهداف والإجراءات التقليديّة – مثل القضاء على هكتارات من المحاصيل غير المشروعة وحجز كميات المخدّرات وتوقيف عدد من الأشخاص ومقاضاتهم وإدانتهم وسجنهم بسبب مخالفات قانون المخدّرات – في تحقيق نتائج إيجابية.

والأهم هي الأهداف والإجراءات التي تركز على الحدّ من المخاطر المرتبطة بالمخدّرات مثل الجرعات المفرطة القاتلة وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتهاب الكبد والأمراض الأخرى إضافة إلى المخاطر والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي ونزوح المجتمعات وسلطة المنظمات الجرميّة. ويجب إنهاء الإنفاق على إجراءات الإنفاذ المضادة للإثمار، في حين يجب تعزيز إجراءات الوقاية والحدّ من المخاطر والعلاج المثبتة لتلبية الحاجة.

الحدّ من المخاطر المقترنة باستخدام المخدّرات

تُدعّم بقوة تدخّلات عديدة تحدّ بنجاح من المخاطر المقترنة باستخدام المخدّرات بدليل علميّ.^{٤٦} وهي تشمل برامج توفير الحقن والأدوات النظيفة والعلاج بالبدائل ومنشآت استهلاك المخدّرات المراقبة والوقاية من الجرعات المفرطة والانعكاس (بما في ذلك توفير النالوكسون^{٤٧}). وتعتبر هذه الإجراءات فعّالة التكاليف إلى حدّ كبير، حيث تكون مواردها كافية، تساهم في تحسينات صحيّة عامّة مهمّة.^{٤٨} لكن يوجد عوائق سياسيّة مهمّة أمام توفير خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات. ويتكلّف العديد من المسؤولين المنتخبين وجماهيرهم الانتخابيّة في قبول استحالة القضاء على المخدّرات. ويشعرون غالباً بأنّ دعم الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات يتغاضى نوعاً ما عن استخدام المخدّرات. نتيجة لذلك، يكون التمويل عبارة غالباً عن أوامر عديدة يكون مقدارها أقلّ من المقدار المخصّص لإنفاذ القانون.^{٤٩} وتكرّر اللجنة العالميّة دعوتها لتعزيز خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات لتلبية الطلب – وفقاً للدليل المشترك الذي توفّره منظّمة الصحّة العالميّة وبرنامج الأمم المتّحدة المعنيّ بالإيدز^{٥٠} وبأنّ العوائق التشريعيّة والسياسة أمام هذا التقديم ستُرفع أيّما بقيت.

"يتحوّل مفهوم "الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات" غالباً إلى مسألة جدليّة غير ضروريّة كما لو أنّه يوجد تناقض بين الوقاية والعلاج من جهة والحدّ من التبعات الصحيّة والاجتماعيّة المعاكسة لاستخدام المخدّرات من جهة أخرى. وهذا انشطار خاطئ. فهاتان السياستان مكملتان."^{٥١}

"التقرير العالميّ عن المخدّرات ٢٠٠٨" الخاص بمكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة

العلاج

تعتبر معالجة استخدام المخدّرات الإشكاليّ أو المعتمد مسؤوليّة أساسيّة للحكومات. فهو ليس واجباً أخلاقياً وحسب، بل إنّه محدد بوضوح في قوانين مكافحة المخدّرات وحقوق الإنسان الدوليّة. ويوجد مجموعة واسعة من خيارات العلاج – بما في ذلك العلاجات النفسيّة والاجتماعيّة والقائمة على الامتناع والسلوكيّة والقائمة على البدائل – التي أثبتت فعاليتها في تحسين الصحّة وتقليل التكاليف الاجتماعيّة لسوء استخدام المخدّرات.

إنّ نموذج العلاج الذي يُرجح أن يقدّم أفضل النتائج للفرد هو النموذج الذي يقرّره الفرد مع طبيبه أو مقدّم الخدمة له. بدون تدخل سياسيّ أو إكراه. كما يُعتبر مفهوم "الرعاية الشاملة" مهمّاً ويمكنه تحسين نتائج العلاج. فهو لا يشمل معالجة مسائل استخدام المخدّرات لدى الفرد وحسب، بل مجالات أخرى في حياته بما فيها الصحّة الذهنيّة والسكن والتدريب على التوظيف.

لكن في معظم البلدان، يكون نطاق العلاجات المتوفّرة محدوداً. فهو غالباً محصور بنموذج الامتناع الوحيد فقط، في حين أنّ التقديم يكفي فقط لتلبية جزء بسيط من الطلب، أو يكون سيخّ الاستهداف فيغفل في التركيز على الموارد حيث تكون الحاجة ماسة. في الوقت نفسه، تبقى الممارسات المسيئة المنفّذة باسم العلاج، مثل الاعتقال التعسفيّ والعمالة القسريّة وسوء المعاملة الجسديّة أو النفسيّة، منتشرة.^{٥٢}

٢.٢ الحرص على الوصول إلى الأدوية الأساسية والسيطرة على الألم

يخفق نظام مكافحة المخدرات الدولي في الحرص على الوصول العادل إلى الأدوية الأساسية مثل المورفين والميثادون، مما يؤدي إلى ألم ومعاناة غير ضروريين. ويجب إزالة العوائق السياسية التي تمنع الدول الأعضاء من الحرص على تقديم هذه الأدوية بشكل كافٍ.

يُعتبر الوصول إلى الأدوية الأساسية مكونًا أساسيًا للحق المعترف به دوليًا في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.^{٥١} وعلى الرغم من أن هذا الوصول هو أحد الهدفين الجوهريين لنظام مكافحة المخدرات الدولي، إلا أن الهموم بشأن إساءة استعمال الأفيونيات الطبيعية وتحويلها إلى السوق الإجرامى، ألفت بظلالها على الهدف من البداية، وبسبب ما يسميه بعض الأطباء "زهاب الأفيونيات الكيميائية"، تبقى الأدوية الأساسية لعلاج الألم الحاد والاعتماد على الأفيونيات الكيميائية حول العالم ناقصة أو الوصول إليها غير كافٍ.

لجهود مكافحة المخدرات العالمية والوطنية التي تستهدف حظر الاستخدام غير الطبي للأفيونيات الكيميائية، تأثير مخيف على الاستخدام الطبي في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل. ويُفرض دائمًا أحكام وسياسات تقييدية على نحو غير ملائم – مثل تلك التي تحد من الجرعات أو تمنع تحضيرات معينة – باسم منع تحويل المسار. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تساهم هذه الإجراءات بأزمة صحية عالمية تترك أكثر من ٥.٥ مليار شخص (٨٣ بالمائة من سكان العالم) – بما في ذلك ٥.٥ مليون مريض سرطان قاتل – بدون أي وصول أو وصول بسيط إلى الأدوية القائمة على الأفيونيات الكيميائية.^{٥٢}

ابتداءً من العام ٢٠١٤، يتعدّد عمليًا الحصول على الأفيونيات الكيميائية القوية والأفيونيات الطبيعية في أكثر من ١٥٠ بلدًا. وبالتالي، يبقى الوصول إلى العلاج بالبدائل مقيّدًا إلى حدّ كبير في أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقد حُظرت نهائيًا في بعض الدول، بما في ذلك روسيا. وهذا على الرغم من واقع أن المورفين والميثادون مشمولان في قائمة نموذج منظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية.^{٥٣}

تُعتبر إزالة الحواجز أمام تقديم أدوية الأفيونيات الكيميائية الأساسية أولوية صخّة عالمية تتطلب عناية المجتمع الدولي العاجلة.^{٥٤} ومن غير المقبول انتظار الحصول على إجماع أشمل حول الإصلاح؛ فالطلب على هذه الأدوية لا تحته الذرائع السياسية المحدودة بل قابلية الإنسان الشاملة للمرض والألم. ويجب أن يجعل المجتمع الدولي الوصول العادل إلى الأدوية المراقبة للألم والرعاية الملطفة والاعتماد على الأفيونيات الكيميائية أولوية قصوى بينما يواجه العالم النامي العبء المتزايد للتقدّم في السن والحوادث والأمراض غير المنقولة.

٣.٢ إنهاء تجريم وسجن الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات

يُعتبر تجريم الأشخاص بسبب امتلاكهم المخدرات واستخدامها أمرًا مدمرًا ومضادًا للإثمار. وهو يزيد المخاطر الصحية ويوصم الفئات السكانية الهشة ويساهم في فئة سكانية متضخمة في السجون. ويُعتبر إنهاء التجريم مطلبًا أساسيًا لأيّ سياسة مخدرات تركز على الصحة أصلًا.

الأساسية مثل الوصول إلى المسكن والتسليف والتمويل الشخصي والتوظيف الهادف. وبشكل متناقض، تترابط جميع عوامل الحماية هذه، بشكل إيجابي مع أرجحية تعاف محسنة للمستخدمين الذين يسببون المشاكل، وصحة الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بشكل أشمل ورفاهيتهم. غير أن الموارد الأساسية لا تزال مكرسة لإجراءات الإنفاذ المضادة للإثمار في حين أن التدخّلات الصحية المثبتة تفتقد الموارد وهو وضع يجب عكسه.

يستند إنفاذ قانون المخدرات العقابي إلى فكرة أنّ التجريم يُعتبر رادعًا. وبغض النظر عن شعبيته، إلا أنّ هذه النظرية غير مدعومة بدليل. بل تشير البحوث إلى أنّ تجريم مستخدمي المخدرات يجعل فعليًا المشاكل المرتبطة بالمخدرات أسوأ. وتكشف دراسات المقارنة بين مختلف البلدان عن عدم وجود ارتباط بين حدة الإنفاذ وانتشار الاستخدام.^{٥٥} وتستنتج البحوث ضمن البلدان، التي تنظر إلى آثار التغييرات في قوانين المخدرات مع الوقت، الأمر نفسه.^{٥٦}

لكنّ التجريم يبقى فعّالًا من وجهة نظر الاستخدام الرادع وحسب. فبحسب التفاصيل في تقارير اللجنة العالمية السابقة،^{٥٧} إنّ التجريم – سواء تجريم استخدام المخدرات أو امتلاك كميات قليلة للاستخدام الشخصي أو امتلاك أدوات استخدام المخدرات – يُعتبر عاملاً محرّكًا أساسيًا لنطاق المخاطر الصحية والاجتماعية. فالتجريم عكس نهج الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات المرتكز على الصحة والعملية – وهو في الواقع سياسة مضاعفة المخاطر.

للتجريم أثر مضرّ بشكل غير متناسبي على الصحة العامة فيؤثّر على الفئات السكانية المهمشة والهشة أصلًا. وهو يشجّع السلوك الأعلى خطورة مثل مشاركة أدوات الحقن، مما يؤدي إلى انتقال فيروس نقص المناعة البشري والتهاب الكبد ج. ويدفع التجريم استخدام المخدرات إلى بيئات هامشية غير صحية، مما يزيد من خطر العدوى والوفاة من الجرعة المفرطة ويوسع إجمالي عدد الأشخاص الذي يستخدمون المخدرات بشكل عادي وبالحقن في السجون وهي بيئة عالية الخطورة مرتبطة بشكل واسع بتقديم خدمة الصحة السيئة.

إضافةً إلى ذلك، يقدّم التجريم عراقيل سياسية وعملية لتطبيق التدخّلات الصحية المثبتة. ويتردّد العديد من الذين يحتاجون إلى العلاج أو الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات أو المعلومات الموثوقة – لا سيّما الشبان الذين قد يبدأون بتجربة المخدرات – في طلب المساعدة خوفًا من التوقيف والحصول على سجل جرمي والوصمة الناتجة عنه. كما يثبط التجريم عزيمته الأشخاص لطلب مساعدة طبيّة حين يعاني الأصدقاء أو أفراد العائلة من الجرعات المفرطة. ويُعتبر إدخال قوانين "السامري الصالح" في معظم الولايات الأميركية^{٥٨} التي تشجّع الأشخاص على الاتصال بخدمات الطوارئ من خلال تقديم الحصانة لهم ضدّ الملاحقة، مثالًا جيّدًا على نهج الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات العملية.

في النهاية، لا يفيد تجريم مستخدمي المخدرات في المجتمع. لأنّ الأمر سيؤدي إلى إرث من الوصم، مما يقوّض فرص الحياة

"يجب أن تعمل البلدان باتجاه وضع سياسات وقوانين تنهي تجريم حقن المخدرات واستخدامها بطريقة أخرى وبالتالي تخفّف السجن.

يجب أن تعمل البلدان باتجاه وضع سياسات وقوانين تنهي تجريم استخدام الحقن والأدوات النظيفة (وتسمح ببرامج توفير الأدوات والحقن النظيفة) وتقنون العلاج بالبدائل للأشخاص الذين يعتمدون على الأفيونيات الكيميائية.

يجب أن تحظر البلدان العلاج القسري للأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بشكل عاديّ و/أو بالحقن.^{٥٩}

منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤

تزعّم اللجنة العالمية أنّه بالنسبة إلى أيّ اختصاص، يُعتبر إنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات (المشار إليه بشكل شائع باسم "إنهاء التجريم" – انظر المسرد، الصفحة ٤٥) مطلبًا أساسيًا مطلقًا لأيّ نهج قائم على الصحة أصلًا. وهذا هو الأساس الذي يمكن أن تتطوّر منه السياسة المستقبلية وتدخلات البرمجة. وباعتبار هذه الخطوة الأولى أولوية طارئة وبما أنّها لا تتطلب أيّ تعديل على معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات الموجودة، يمكن أن يتمّ الأمر على الفور بدون أيّ تعقيدات قانونية دولية.^{٦٠}

٤.٢ إعادة تركيز استجابات الإنفاذ للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

تدعو الحاجة إلى نهج إنفاذ أكثر استهدافاً للحدّ من مخاطر أسواق المخدرات غير المشروعة وضمان السلام والأمن. وينبغي أن تلغي الحكومات أولوية ملاحقة المشاركين غير العنيفين والقاصرين في السوق وتوجيه موارد الإنفاذ بدلاً من ذلك نحو عناصر تجارة المخدرات الأكثر تخريباً وعنفاً.

ينبغي أن تكون الأولوية الأساسية في تحديد استجابات أكثر تناسبية. في البداية، سيتطلب هذا الإنهاء الفوري للاستخدام غير القانوني لعقوبة الإعدام والعقوبة البدنية^{٧٨} إضافةً إلى الاستخدام المكلف والمضاد للإثمار للسجن. وحيث تنتشر العقوبات العقابية، يُفضل أن تكون مجتمعية المنحى؛ وتشمل الدعم لمساعدة الأشخاص على الخروج من تجارة المخدرات، وتعزيز إعادة التأهيل، وتطوير المهارات وسبل العيش البديلة. وهذه النهج ليست أكثر إنسانية وحسب، لكنها فعّالة الكلفة أيضاً. وينبغي تفادي اللجوء إلى الملاحظات الجنائية. فالوصمة التي ترافق السجل الإجرامي تجعل إعادة الدمج في الاقتصاد الشرعي أكثر صعوبة، وإعادة الإدخال إلى الاقتصاد الإجرامي أكثر ترجيحاً.

كما تُعتبر الاستجابة البديلة ضرورية للتعامل مع الأشخاص الموجودين في أعلى مراتب السلسلة الإجرامية. وتشكل "الحرب على المخدرات" تطبيقاً سيئاً للاستراتيجية والتكتيكات. ويجب بدلاً من ذلك أن تُعاش النهج وتكون عملية، إذا كان سينتج استعادة السلام والاستقرار حيث ازدهرت ثقافة الحرب. وأدت استجابات الإنفاذ العسكرية الشاملة بشكل غير حذسي إلى تفويض الأمن في أماكن مثل أفغانستان وكولومبيا والمكسيك.

"طوال عقود، طبقت كولومبيا جميع الإجراءات المحتملة لكفاح تجارة المخدرات في جهد ضخم لم تكن فوائده تناسبية مع مقدار الموارد المستثمرة الواسع والتكاليف البشرية المشمولة. وعلى الرغم من إنجازات البلد الكبيرة في مكافحة كارتيلات المخدرات وتقليص مستويات العنف والجريمة، إلا أنّ مساحات الزراعة غير القانونية تتوسّع مجدداً بالإضافة إلى تدفق المخدرات الخارجة من كولومبيا ومنطقة الأنديز."^{٧٩}

اللجنة الأميركية اللاتينية المعنية بالمخدرات والديمقراطية، ٢٠٠٩

إنّ عكس النهج العقابي الحالي لمستخدمي المخدرات لايعني التخفيف من محاربة المجرمين المنظمين المشاركين في تجارة المخدرات. فمدى منظمات الاتجار بالمخدرات كثيف ومتزايد في مناطق عديدة، ممّا يولّد عنفاً واسع الانتشار وعدم أمان وفساد وعدم استقرار اقتصادي وسياسي^{٧٥،٧٤،٧٣} لكن إن كان سينتج إحراز تقدّم هادف في معالجة هذه المشاكل، يجب أن يتحدّى صانعو السياسات، كجزء من تحوّل النموذج الأوسع الذي تناصره اللجنة العالمية، ويعيدوا التفكير بعدد من الافتراضات والأهداف والممارسات الراسخة حين يتعلّق الأمر بمواجهة الجريمة المنظمة.

يجب أن تكون البداية من الاعتراف بأنّ الحظر، في مواجهة ارتفاع الطلب العالمي، أمر مضاد للإثمار. فهو ينشئ هوامش ربح واسعة تحافظ على التجارة غير القانونية وتعني مجموعات الجريمة المنظمة المسؤولة عن تفويض السلام والأمن حول العالم. ويفهم العديد من ممثلي الشرطة المخضرمين بشكل كامل هذه المسألة وينبغي الاستماع إلى مصادر قلقهم^{٧٦} ويكون التحليل الواقعي مطلوباً من التبعات السلبية غير المقصودة لإنفاذ قانون المخدرات المضلل والتكاليف والفوائد الناشئة عن مختلف أشكال التدخل.

إضافةً إلى ذلك، يجب تصحيح المفاهيم الخاطئة عن أسواق المخدرات وكيفية عملها. مثلاً، تعمل قطاعات كثيرة في التجارة بطريقة مستقرّة وغير عنيفة نسبياً، وتكون أغلبيتها أفراد كارتيلات غير عنيفة. فمعظم زارعي ومهربي ومروجي المخدرات ينجزون إلى التجارة، ليس بدافع الطمع بل بدافع الحاجة الاقتصادية. ويشير البعض إلى اقتصاد المخدرات كـ "اقتصاد بقاء"^{٧٧} فالإنفاذ الصارم الذي يستهدف هؤلاء الأفراد والمجموعات لا يفضّل في توليد أثر هادف على نطاق أسواق المخدرات غير المشروعة وحسب، بل يستنزف أيضاً الموارد المحدودة ويؤدي إلى سجون مكتظة ويشجّع على الفساد المنخفض المستوى ويقوّض العائلات والمجتمعات.

يكون عبء استجابات الإنفاذ في كبح إنتاج المخدرات والاتجار بها بثبات أكثر وقعاً على أفراد المجتمع الأكثر هشاشة وتهميشاً – أي المجموعات المنخفضة الدخل والأطفال والشبان والنساء والأشخاص المعتمدين على المخدرات والأقليات الإثنية. وبالتالي ترتكز حالة إنهاء الاستجابات العقابية للعمليات غير العنيفة، المنخفضة المستوى في تجارة المخدرات غير المشروعة، على الكثير من المنطق العملي الذي يدعم حالة إزالة العقوبات للأشخاص الذين يستخدمون المخدرات. كما يمكن وضعها على أساس التطوير بما أنّ الإنفاذ يصيب بشكل غير تناسبي الفقراء والمهمشين.

تعديل محاكم المخدرات

اتّخذت بلدان عديدة خطوات ملموسة لاستبدال سجن مجرمي المخدرات بتحويلهم إلى برامج العلاج المراقب الذي يراقبه نظام العدالة الجنائية وينفّذه. والمثال الأبرز على هذه الممارسة هو استخدام "محاكم المخدرات" في الولايات المتحدة المحترمة بشكل كبير عبر أميركا الشمالية.

مقارنةً مع الاستجابات الأكثر عقابية، تبدو محاكم المخدرات – على الأقل سطحياً – نقلة نوعية في الاتجاه الصحيح. غير أنّ الشيطان موجود في تفاصيل كيفية إدارة هذه البرامج. فمعظم العقوبات الصادرة عن محاكم المخدرات تطالب بالامتناع وتُنكر تعسفاً العلاج بالبدائل^{٧٠} وتتعدّد الأسباب للشك بفعاليتها^{٧١}.

يُفرض الامتناع عادةً مع إجراء اختبارات دورية للمخدرات وتهديد بالسجن لأولئك الذين يسجلون نتائج إيجابية. وفي الواقع، هذا يعني أنّ الأشخاص يُعاقبون على نكساتهم – وهو واقع معترف به في الاعتماد على المخدرات. كما يطرح الاهتمامات الأخلاقية عمّا إذا كان العلاج يتضمّن الإكراه ومتى يتضمّنه^{٧٢} ويطلب من الأفراد التخلّي عن حقوق المحاكمة الدستورية للمشاركة في برامج محاكم المخدرات؛ الفشل في إكمال البرنامج بنجاح يؤدي إلى إدانة جنائية تلقائية.

على الرغم من أنّ بعض أنواع العلاج الذي تأمر به المحاكم قد يكون مناسباً لبعض المجرمين الذين يستخدمون المخدرات المذنبين بجرائم عنف أو سلب، إلا أنّ هذه ليست حالة أولئك المدانين فقط بامتلاك المخدرات أو استخدامها. وتجد اللجنة أنّ محاكم المخدرات، بمفردها، مخطئة وغير كافية بحسب المفاهيم. وهي تمثّل محاولة لفرض نهج قائم على الصحة بشكل استعاديّ ضمن نموذج عدالة جنائية فاشل. والمطلوب هو إعادة رض صفوف أكثر أساسية باتجاه نموذج يركّز على الصحة العامة، أي نموذج يحدّ من أرجحية احتكاك الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بنظام العدالة الجنائية في بادئ الأمر ويوفّر أيضاً خدمات الوقاية والحدّ من مخاطر استخدام المخدرات والعلاج وفقاً للحاجة.

إنّ إنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات لا يعني رفض دور الشرطة أو نظام العدالة الجنائية. لكنّه يوحى بأن إعادة التفكير بأدوارهم أمر مطلوب، إضافةً إلى المقييس والاستراتيجيات المستخدمة للحكم على سياسة المخدرات الناجحة. وتتعدّد الأمثلة على الإجراءات التي تظهر كيفية عمل قوى الشرطة المحلية بالشراكة مع مسؤولي الصحة العامة ومقدمي الخدمات الآخرين لتحقيق نتائج صحية أفضل.

يمكن أن تدعم الشرطة بفعالية إجراءات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات مثل برامج توفير الأدوات والحقن النظيفة والعلاج بالبدائل ومنشآت استهلاك المخدرات المراقبة ويمكن تدريبهم على الوقاية من الجرعة المفرطة. وحين يتصل الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بالشرطة، يمكنهم أيضاً إحالتهم إلى خدمات الصحة المعنية^{٧٩} بشكل عام، يمكن أن تلعب الشرطة دوراً أساسياً في تعزيز سلامة المجتمع، على الرغم من أنّ هذا يطالب باستثمار كافٍ في عمليات التوجيه والإدارة والتدريب الاستراتيجية.

التوصية الثالثة

يجب التوقف عن تجريم الأشخاص بسبب استخدام المخدرات وامتلاكها – والتوقف عن فرض "علاج قسري" على الأشخاص الذين تهمتهم الوحيدة هي استخدام المخدرات أو امتلاكها. ولتجريم استخدام المخدرات وامتلاكها أثر بسيط أو معدوم على مستويات استخدام المخدرات في مجتمع مفتوح. غير أنّ هذه السياسات تشجّع السلوكيات العالية الخطورة مثل الحقن غير الآمن ووثي الأشخاص المحتاجين لعلاج المخدرات عن السعي وراءه وتحويل موارد إنفاذ القانون من التركيز على الإجرام الخطير وتقليص الأموال الشخصية والحكومية التي قد تتوفّر بخلاف ذلك للاستثمار الإيجابي في صيوات الأشخاص وإهلاك الملايين بالتبعات السلبية الطويلة الأمد لإدانة جنائية. ويؤدي غالباً استخدام نظام العدالة الجنائية أكثر ممّا يفيد لدى إخبار الأشخاص الموقوفين على العلاج بسبب امتلاك المخدرات. والأفضل من ذلك ضمان توفّر خدمات داعمة متنوّعة في المجتمعات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التوصية لا تتطلب أيّ إصلاح لمعاهدات مكافحة المخدرات الدولية.

وجدت مراجعة أجريت عام ٢٠١١ أنّ ضغط الإنفاذ المتزايد على أسواق المخدرات غير المشروعة حول العالم اقترن بالزيادات بدلاً من الانخفاضات في مستويات العنف.^{٨٠} وفي بعض الحالات، أدت الاستجابات العسكرية في أحد البلدان إلى زيادات حادة دراماتيكية في العنف في بلدان أخرى.^{٨١}

كما أنّه لا يوجد دليل دامغ على أنّ الإنفاذ جانب العرض حَقَّق أرقامًا منخفضة مستدامة في إجمالي إنتاج المخدرات أو توّفرها. وعلى الرغم من توجيه الموارد المتزايدة نحو القضاء على المخدرات ومنعها، إلّا أنّ إنتاج المخدرات واكب الطلب العالمي المتزايد بشكل كبير ويبدو غالباً أنّ "النجاحات" المحليّة تنقل طرق الإنتاج أو المتاجرة إلى مكان آخر ("أثر البالون" الذي يصفه مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة^{٨٢}). وقد أدت استجابات الإنفاذ العسكريّ أحياناً إلى تسرّب وفساد في الحكومات والجيوش والشرطة من قبل الكارتيلات وثقافة الإفلات من العقاب بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيّما الإعدامات خارج نطاق القانون وحالات الاختفاء.^{٨٣}

حيث يفترق الإنفاذ إلى التوجيه الاستراتيجي، يكون عادةً الأشخاص الأدنى في سلسلة توريد المخدرات هم المتأثرين. ويمكن أن يؤدّي التركيز على الأهداف العموميّة مثل نسب التوقيف أو مضيّبات المخدرات إلى ارتفاع حاد في الاعتقالات والتوقيفات لكنّه يتهم غالباً مع اللاعبين الأقل أهمية. ولا تحصد عملياً هذه النهج أثراً طويلاً الأمد على مستويات إنتاج المخدرات بما أنّه يوجد دائماً مجموعة أفراد مستعدّة لتسدّ فجوة العمّال الناتجة عن ذلك. وما يتحقّق كبديل هو انتقال جغرافيّ مؤقت للنشاط الإجراميّ واحتفاظ في السجون وأنظمة العدالة الجنائيّة.^{٨٤}

"يمكن لغرب إفريقيا، وهي منطقة محدودة الموارد، أن تزيّل عن كاهلها حملاً ضخماً من نظام عدالة جنائيّة متقل بالأعباء أصلاً في حال قامت بإلغاء تجريم استخدام المخدرات وامتلاكها وبذل جهد أكبر في ملاحقة التجار الذين "يؤثر سلوكهم الخبيث بعمق أكبر على المجتمع" واستئصال الفساد من ضمنه. وبشكل خاص، يمكن نقل الموارد المحترّرة إلى بدائل إنفاذ القانون الأكثر رجاء مثل "استراتيجيات تركز على الردع والاستهداف الانتقائيّ وجهود المنع التسلسليّة."^{٨٥}

لجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات، ٢٠١٤

التوصية الرابعة

يجب الاعتماد على البدائل لسجن المشاركين غير العنيفين والمنخفضي المستوى في أسواق المخدرات غير المشروعة مثل المزارعين والسعاة وغيرهم المشاركين في إنتاج المخدرات غير المشروعة ونقلها وبيعها. وتكرّس الحكومات الموارد المتزايدة لكشف الأشخاص المتورّطين في أسواق المخدرات غير المشروعة وتوقيفهم وسجنهم – مع وجود دليل بسيط أو معدوم بأنّ هذه الجهود تحدّ من المشاكل المرتبطة بالمخدرات أو تحيل آخرين عن المشاركة في أنشطة مشابهة. وتثبت العقوبات المجتمعيّة المنحى وغير الجنائيّة الأخرى بشكل دوري أنّها أقلّ كلفة وأكثر فعالية من التجريم والسجن. ولا ينبغي أن يخضع مزارعو الكفاف والعمالون اليوميون المشاركون في الحصاد أو المعالجة أو النقل أو التجارة الذين التجأوا إلى هذا الاقتصاد غير المشروع لأسباب بقاء عائلاتهم الصرفة لعقوبة جنائيّة. ووحدها جهود التنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة الطويلة الأمد التي تحسّن الوصول إلى الأرض والوظائف تقلص من عدم المساواة الاقتصاديّة والتهميش الاجتماعيّ ويمكن لتعزيز الأمن تقديم استراتيجيّة خروج مشروعة لهم.

من خلال الترقّب، يجب على محاولات الوقاية والحدّ من المخاطر التي تنتجها مشاركة الجريمة المنظمة في إنتاج المخدرات والاتجار بها أن تشمل التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمعات المتأثرة. كما يمكن أن تدعم الحكومات النقلات من أجل الحدّ تدريجيّاً من تأثير مجموعات الجريمة المنظمة من خلال انتقال تدريجيّ نحو أسواق المخدرات المنظمة قانوناً (راجع ٥.٢). غير أنّ هذين النهجين ليسا السبيلين الوحيدين اللذين يمكن فيهما تقليص الخطر الذي تسببه أسواق المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة. ويوجد دليل دامغ على أنّه، على المدى القصير، يمكن لجهود الإنفاذ المنتشرة الأكثر استراتيجيّة أن تحدّ من العنف وعدم الأمان.

"كنت وزيرة صحّة في الماضي ولا شك أنّ موقف الصحّة هو باعتبار مسألة المخدرات مسألة صحّيّة واجتماعيّة في بادئ الأمر بدلاً من مسألة جرميّة... ويفقد الأمر معناه إذا تمّ التعامل مع المخدرات كمسألة قانون ونظام أحاديّة البعد... لدينا موجات من الجرائم العنيفة التي تتكبدها تجارة المخدرات، لذا علينا إبعاد الأموال عن المخدرات... وتبدأ البلدان في المنطقة التي يعصف بها العنف المسلّح المرتبط بكارتيلات المخدرات في التفكير أفقيّاً بمجموعة واسعة من النهج ويجب تشجيعها على القيام بذلك... فعليها أن تتصرّف وفقاً للدليل."^{٨٦}

هيلين كلارك، مديرة
برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ٢٠١٣

التوصية الخامسة

ركّز على الحدّ من سلطة المنظّمات الإجراميّة إضافةً إلى العنف وعدم الأمان الناتجين عن منافستها مع بعضها بعض ومع الدولة. يجب أن تكون الحكومات أكثر استراتيجيّة فتتوقّع السبل التي تفاقم فيها مبادرات إنفاذ القانون، لا سيّما "المدهامات" العسكريّة غالباً، العنف الجنائيّ وعدم الأمان العام بدون ردع إنتاج المخدرات أو الاتجار بها أو استهلاكها بالفعل. ويؤذي نقل إنتاج المخدرات غير المشروعة من مكان لآخر أو السيطرة على طريق الاتجار من منظمة جرميّة إلى أخرى غالباً أكثر ممّا ينفغ.

يمكن أن تستفيد الحكومات من إعادة تحديد أهداف إنفاذ قانون المخدرات إلى ما يمكن تحقيقه بدلاً من معايير تعسفيّة محفّزة سياسياً. ويتطلّب هذا تبني نهج لإدارة أسواق المخدرات الإشكاليّة التي تكون، في بعض النواحي، مشابهة لنهج الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات لإدارة مستخدمي المخدرات الذين يسبّبون المشاكل. في الممارسة، هذا يعني التركيز على الحدّ من الآثار الأكثر خطراً للأسواق غير المشروعة بدلاً من القضاء عليها بالضرورة. ويمكن أن يكون نشر الموارد باتجاه العناصر الأكثر عنفاً وتخريباً للأسواق المخدرات غير المشروعة سبيلاً لتحقيق هذا الأمر.^{٨٧}

أظهرت التجارب الحديثة في المدن الأميركيّة اللاتينيّة والأميريّة الشماليّة أنّه يمكن الحدّ من الآثار السلبية لتجارة المخدرات بواسطة استراتيجيات مركّزة ديمغرافياً وجغرافياً.^{٨٨} وقد أثمر الردع الانتقائيّ المركز على المرتكبين العالين الخطورة، لا سيّما العصابات، بعض النتائج الإيجابية. بشكل مشابه، يمكن لاستهداف الإنفاذ القائم على المعلومات الاستخباراتيّة الذي يزيد تكاليف عناصر سوق المخدرات الأكثر تخريباً أن يضاعف أثر موارد الإنفاذ المحدودة ويحسن السلامة العامة.^{٨٩-٩٢}

يمكن أن تكمل هذه الجهود المعادة التركيز التعاون الدوليّ المتواصل لمعالجة مسألة غسل الأموال والفساد المتعلّق بتجارة المخدرات غير المشروعة. كما سيدعم الاستثمار في تعزيز مؤسّسات العدالة الجنائيّة استجابات الإنفاذ الأكثر فعالية. غير أنّ هذا لا يوحى ببساطة زيادة "قوة نيران" منفذي القانون. بل إنه يتطلب أن توجّه الموارد نحو تعزيز قاعدة القانون ورعاية الثقة بين المجتمعات والشرطة. ومن العناصر الأساسيّة لهذه العمليّة الرصد الأفضل وأنظمة المساءلة المحسّنة بحيث لا يعمل مسؤولو إنفاذ القانون ضمن ثقافة الحصانة التي تسمح غالباً بانتهاكات حقوق الإنسان وتديم الفساد.

يجب إعادة توجيه أهداف التطبيق جانب العرض من القضاء على السوق الذي لا يمكن إيصاله إلى الأرقام المنخفضة التي يمكن تحقيقها في العنف والتشويش المرتبطتين بالاتجار. وينبغي توجيه موارد الإنفاذ نحو عناصر أكثر تخريباً وإشكاليّة وعنفاً في التجارة – إلى جانب التعاون الدوليّ للانقضاء على الفساد وتبييض الأموال. ونادراً ما تكون عسكرة الجهود المكافحة للمخدرات فعالة وغالباً مضادّة للإثمار. وتعتبر المساءلة الكبرى لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة سعياً وراء إنفاذ قانون المخدرات أساسية.

٥.٢ تنظيم أسواق المخدرات لفرض سيطرة الحكومات

يجب متابعة تنظيم المخدرات لأنها محفوفة بالمخاطر وليس لأنها آمنة. ويمكن تطبيق نماذج تنظيم مختلفة للمخدرات المختلفة وفقاً للمخاطر التي تشكلها. بهذه الطريقة، يمكن أن يحدّ التنظيم من المخاطر الاجتماعية والصحية ويضعف الجريمة المنظمة.

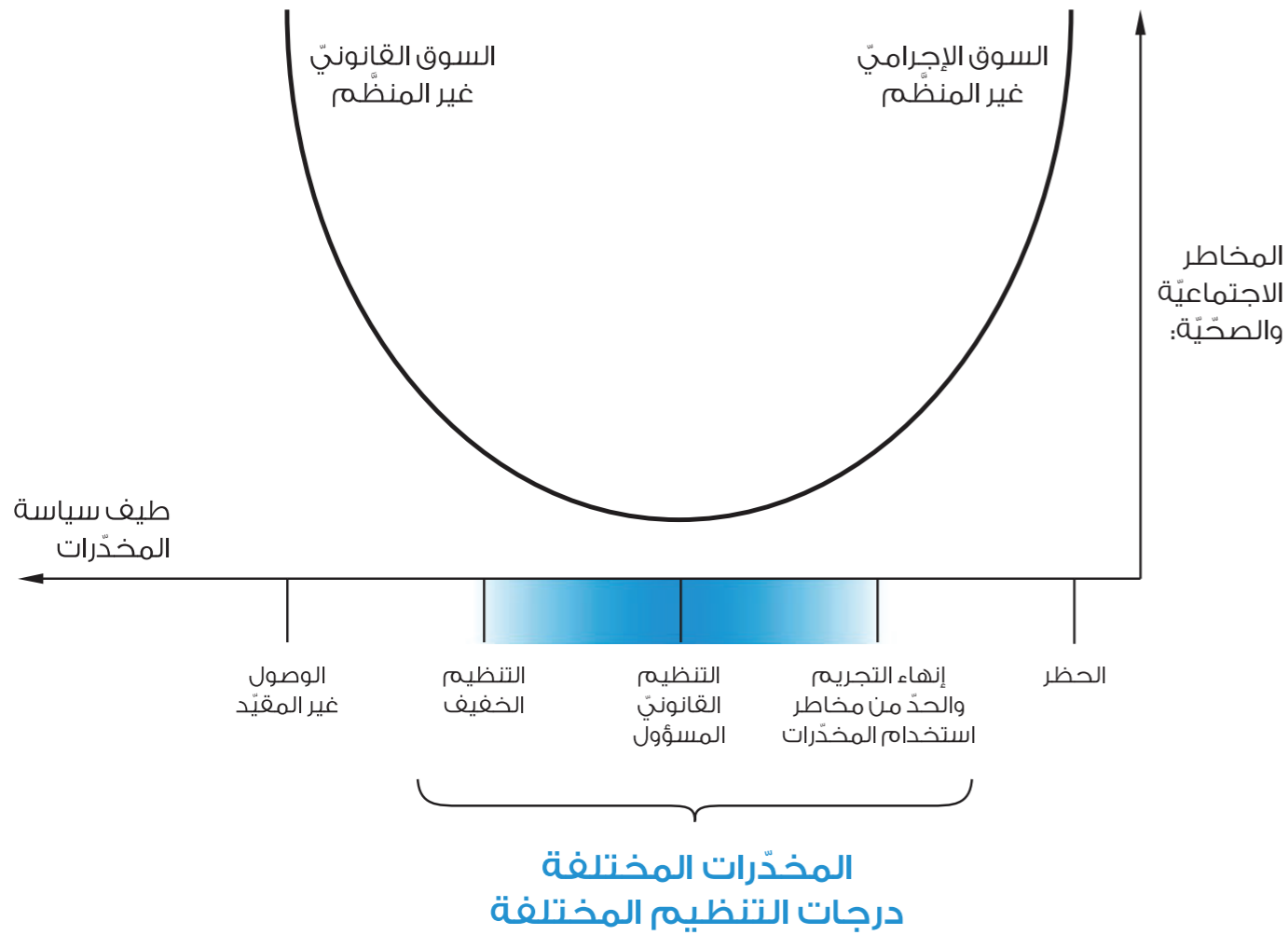
يُعدّ إنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات أمراً صوبياً لكنه يقدّم القليل أو لا يقدّم شيئاً لمعالجة الخطر المرتبط بأسواق المخدرات غير المشروعة. ويظهر التوسّع المستمرّ للتجارة غير المشروعة على الرغم من جهود الإنفاذ المتزايدة التي يستهدف تجريمها فشل الحظر القمعيّ. بالتالي، باتّباع مبادئ الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات العمليّة، على المدى الطويل، ينبغي تنظيم أسواق المخدرات بشكل مسؤول من قبل السلطات الحكومية. فيدون التنظيم القانوني والسيطرة والإنفاذ، ستبقى تجارة المخدرات بين أيدي المجرمين المنظمين. في النهاية، يبقى الخيار بين السيطرة في أيدي الحكومات أو رجال العصابات؛ ولا خيار ثالث يمكن أن تختفي فيه أسواق المخدرات.

يوجد ضرورة صحيّة عامّة لتنظيم المخدرات بشكل قانوني ليس لأنها آمنة بل تحديداً لأنها قد تكون خطرة وتشكل مخاطر جديّة. ومهما كان مدى خطورة نوع معيّن من المخدرات يحدّ ذاته، إلا أنّ مخاطره تزداد، وأحياناً بشكل دراماتيكيّ، حين يتمّ إنتاجه وبيعه واستهلاكه في بيئة إجرامية غير منضّمة. وتباع المخدرات التي لا تُعرف قوتها بدون ضوابط على الجودة، وتُحضّر غالباً بواسطة مواد مغشوشة أو عوامل سائبة أو مخدرات أخرى،^{٩٣} وتفتقر إلى المعلومات حول المحتويات أو المخاطر أو دليل السلامة. ويمكن لوضع الحكومات المسؤولية والهيئات التنظيميّة التي تسيطر على هذا السوق أن يحدّ من هذه المخاطر بشكل كبير.

لا يُعدّ تنظيم المخدرات أمراً متطرّفًا كما يعتبره الكثيرون. فهذه الخطوة لا تتطلب إعادة تفكير أساسيّة بمبادئ السياسة الراسخة، فتنظيم المنتجات والسلوكيات الخطرة وإدارتها وظيفة أساسيّة لجميع السلطات الحكومية حول العالم، وهو المعيار في جميع مجالات السياسة والقانون تقريباً. وتنظّم الحكومات كل شيء من استهلاك الكحول والسجائر، إلى الأدوية وأحزمة الأمان واستخدام المفركعات النارية وأدوات الطاقم والرياضات العالية الخطورة. وإذا كان سينتم احتواء مخاطر المخدرات المحتملة وتقليصها، يجب أن تطبق الحكومات نفس المنطق التنظيمي لوضع سياسات مخدرات فعّالة.

يتوفّر طيف واسع من خيارات السياسات للسيطرة على إنتاج أنواع متعدّدة من المخدرات وتوريدها واستخدامها (راجع الرسم في الصفحة ٢٧). فمن جهة، يكون هذا الطيف أسواقاً مسيطراً عليها جرمياً، وغير قانونيّة، خاضعة للحرب على المخدرات على نطاق شامل. ومن جهة أخرى يوجد أسواق حرّة غير مقيّدة قانونيّة تسيطر عليها المؤسسات التجاريّة، ويتميّز هذان الخياران بغياب التنظيم إذ تفقد الحكومات أساساً السيطرة على تجارة المخدرات. وكما يظهر في الرسم ١، يمكن أن تقدّم أسواق المخدرات القانونيّة المنضّمة بشكل مناسب أفضل النتائج الاجتماعيّة والصحيّة من مجموعة نماذج السياسات المتوفرة.

الرسم ١. السيطرة على المخدرات^{٩٤}



بحسب الوضع، تشكل السياسات التي تتنوع بين إنهاء التجريم والحد من مخاطر استخدام المخدرات وبين التنظيم القانوني الحل الوسط. وتقدم هذه السياسات والتدخلات المقترنة بها، مستوى مناسباً من السيطرة الحكومية في تجارة تتواجد فيها سياسات وتدخلات قليلة إلى معدومة حالياً. بالإضافة إلى إظهار الحاجة لتنظيم بعض المخدرات غير القانونية حالياً، يشير هذا أيضاً إلى الحاجة إلى تنظيم الكحول والتبغ بشكل أفضل. ولا تُعدّ هذه الاتصالات الموازية متعارضة؛ فأهداف التنظيم الأفضل هي نفسها لكن نقاط البداية مختلفة.

تنتقل المناقشة حول العالم عن تنظيم الحشيش القانوني- ومخدرات أخرى ربما - إلى التيارات الرئيسية^{٩٥}. ولم تعد المناقشة نظرية صرفة، فاختصاصات متعددة تتطور، وتطبق نماذج لتنظيم الحشيش القانوني، وتشأ أيضاً نُهج تنظيمية لمخدرات أخرى (راجع المربع، الصفحة ٣٢). ويركب النواب ورؤساء البلديات ورجال الأعمال، والأطباء والمثقفون وقادة المجتمع المدني والقادة الروحيون بانفتاح، بالمناقشة حول إصلاح سياسة المخدرات والحاجة للاختبار. وبما أن الموضوع المحرّم حول التنظيم قد انكسر، من المهم إزالة أي مفاهيم خاطئة وتوضيح ما تعنيه في الممارسة.

"على افتراض أنّ الهيكليات التنظيمية تعمل جيداً، يمكن أن يحدّ التنظيم من العديد من التبعات السلبية التي يخلق المجتمع بشأنها، بما في ذلك العنف والفساد والاضطراب العام الذي يحيط بتوزيع المخدرات؛ وانتقال الأمراض المنقولة بالدم المرتبطة بالحقن المشاركة؛ وسجن مئات آلاف مجرمي المخدرات ذات المستوى الأدنى."^{٩٦}

منظمة الدول الأميركية، ٢٠١٣

"يجب أن يناقش العالم نُهجاً جديدة... فنحن لا نزال نفكر عملياً بنفس الإطار الذي نفكر فيه منذ ٤٠ عامًا... ويجدر بالنهج الجديدة أن تحاول إبعاد الربح العنيف الذي يرافق الاتجار بالمخدرات... وإذا كان ذلك يعني القوينة، ويعتبر العالم أنّ هذا هو الحل، فسأرحب به. ولست أعارضه."^{٩٧}

خوان مانويل سانتوس،

رئيس جمهورية كولومبيا، ٢٠١١.

لا يوجد مخطّط بسيط لتنظيم المخدرات. بل تتوفّر مجموعة مرنة من الأدوات التنظيمية الراسخة، ويجب تطبيقها بالشكل المناسب لتنظيم مختلف المخدرات ضمن فئات سكانية وبيئات مختلفة، وتماماً كما تنظم المشروبات الروحية بشكل مختلف عن البيرة، كذلك كلما كان منتج المخدرات أخطر، كلما رَجَح أن تكون الضوابط أكثر تقييدية.

كما أنّه من المهمّ التشديد على أنّ العديد من الأنشطة والمنتجات ستبقى محظورة بموجب نظام تنظيم قانوني. فلن يُسمح بالمبيعات إلى القاصرين، على سبيل المثال، بطبيعة الحال ضمن أي إطار تنظيمي. فاستكشاف النماذج التنظيمية لمجموعة من المخدرات لا يقترح أنّه يجب توفير جميع المخدرات أو تحضيراتها قانوناً. والمحافظة على المحظورات على أكثر المخدرات أو تحضيراتها قوّة وخطورة، مثل كوكايين "كراك" أو "كروكاديل"^{٩٨} (نوع من الأفيونيات الكيميائية المنزلية الصنع التي تحقن) ضرورة صحية أيضاً. غير أنّ الاستجابات للاستخدام المستمرّ لهذه المواد المحظورة العالية الخطورة في أي سيناريو مستقبليّ يجب أن تتقيّد بمبدأ الحد من مخاطر استخدام المخدرات بدلاً من استنادها إلى تجريم المستخدمين.^{٩٩}

على النقيض من ذلك، في ظلّ الحظر، لا يوجد أيّ ضوابط مشابهة للمنتجات. وتتمّ قيادة أسواق المخدرات عبر عمليات اقتصادية تشجّع إنتاج تحضيرات المخدرات الأكثر قوّة وبالتالي الأكثر ربحاً وتوريدها. على سبيل المثال، تتوفّر منتجات الكوكايين القابل للتدخين مثل الكراك أو "باكو" أو "باسوكو" في العديد من الأماكن بشكل أوسع من التحضيرات الأقل قوّة والأكثر أماناً مثل ورق الكوكا أو المنتجات الأخرى القائمة على الكوكا. ويمكن أن يساعد التنظيم الفعّال على عكس هذه الديناميكية تدريجياً.

لا يُعتبر تنظيم المخدرات قفزة إلى المجهول. وتنتج حالياً مخدرات عديدة محظورة بالفعل للاستخدام غير الطبيّ - بما في ذلك الأفيونيات الطبيعية والأمفيتامينات والحشيش وحتى الكوكايين - بشكل آمن وسليم للاستخدام الطبيّ بدون أيّ فوضى وعنّف وإجرام خاص بالتجارة غير المشروعة. ويُعدّ تقريباً نصف محصول أفيون العالم قانونياً بالكامل ويُنتج في ظلّ إطار تنظيمي صارم لأغراض طبية.

تُعدّ التجارب مع الكحول والتبغ توجيهية أيضاً. وفي حين تبقى الهومو الجديّة حول الضوابط غير الكافية على توفر الكحول والتبغ وتسويقها في مناطق عديدة، يُنتج هذان النوعان من المخدرات ويُنقلان بشكل واسع بدون مشاكل - طبعاً مقارنة مع الحالات حيث تمّت محاولة حظر الكحول.

من الضروري التمييز بين الشروط الأساسية والمفاهيم بهدف تفادي الإرباك غير الضروري. ويُعتبر "التشريع" مجرد عملية - لجعل شيء غير قانوني قانونياً. وما يفهمه معظم مناصرو الإصلاح بالعبارة موصوف بشكل أكثر إفادة على أنّه "تنظيم" أو "تنظيم قانوني" أو "أسواق منظمّة قانوناً". وتشير هذه العبارات إلى نقطة نهاية عملية التشريع - أيّ نظام القواعد الذي يحكم إنتاج المخدرات وتوريدها واستخدامها.

ليست أسواق المخدرات الخاضعة لتنظيم قانوني صارم "أسواقاً حرّة". كما لا يوحى استكشاف البدائل للحظر بسوق مخدرات "مجانيّ للجميع" حيث يكون الوصول إلى المخدرات غير مقيد، ويتزايد التوفر بشكل دراماتيكي. ويتعلّق التنظيم بالسيطرة بحيث تتخذ الحكومات، لا المجرمون، القرارات بشأن توفير المخدرات المختلفة وعدمه في بيئات مختلفة. وحتماً، في حين يكون الوصول إلى بعض المخدرات ممكناً بواسطة الضوابط المناسبة، وبعضها متوفراً فقط عبر وصفاً طبية، ستبقى المخدرات مؤذية أكثر وأخرى محظورة بالتأكيد. وعلى خلاف أسواق المخدرات الجرمية، يمكن التنظيم القانوني للحكومات من السيطرة على معظم نواحي السوق وتنظيمها، بما في ذلك:

- الإنتاج والنقل (الموقع والترخيص والأمن)؛
- المنتجات (الجرعة/القدرة والتحصير والسعر والتعبئة)؛
- البائعون (الترخيص والتدقيق ومتطلبات التدريب)؛
- التسويق (الدعاية وتحديد الأصناف والترويج)؛
- الأسواق (الموقع وغزارة السوق والمظهر)؛
- الوصول (ضوابط العمر والشارون المرخصون وأنظمة عضوية النوادي والوصفاً الطبية)

بالتالي، يرسخ الإطار التنظيمي القانوني معايير صارمة وشفافة لتجارة المخدرات. وبدلاً من توسيع ما يتوفّر، ستضبط بدلاً من ذلك ما هو مسموح به وتحدّد المبادئ التوجيهية لتوفّر منتجات محدّدة. ويجب اتخاذ قرار بشأن التفاصيل الدقيقة للمخدرات أو المنتجات التي يجب أن تتوفّر وبموجب أيّ إطار تنظيمي من قبل الاختصاصات المحلية نفسها، بناءً على الوقائع والتحديات الخاصة بها.

"لا يجدر بنا حبس الأطفال أو المستخدمين الأفراد لفترات طويلة في السجون في حين يكون بعض الأشخاص الذين كتبوا هذه القوانين قد قاموا ربّما بالأمر عينه. ومن المهم أن يتطوّر [تشريع الحشيش في كولورادو وواشنطن] لأنّه من المهم أن لا يواجه المجتمع وضماً يكون فيه جزء كبير من الأشخاص قد خرّق القانون في مرحلة ما من حياته ويتعاقب جزء قليل منهم فقط."^{١٠٠}

باراك أوباما، رئيس جمهورية الولايات

المتحدة الأميركية، ٢٠١٤

كما يكون الأمر مع أي ابتكار للسياسات، يتضمّن الانتقال نحو نموذج سوق منظم لمكافحة المخدرات مخاطر ونتائج سلبية محتملة. وكان الهمّ الأكثر طرماً همّ الإفراط في التسويق، الذي يؤدي إلى زيادة في الاستخدام والمشاكل الصحيّة ذات الصلة. ويتطلّب الحدّ من هذا الخطر المضي قدماً بطريقة حذرة وتدرجيّة بما أنّ توازن الكلفة والفائدة للنهج التنظيميّة المختلفة يُفهم بشكل أفضل. وتزيد الدروس من النماذج التنظيميّة الرائدة مع الحشيش ووصف العلاج البديل والمؤثرات العقلية الجديدة المعلومات لهذه العمليّة الثوريّة والتي تقوم على الأدلّة المستمرة.

كما يجب استنتاج الدروس الأساسيّة من النجاحات والإخفاقات لتنظيم الكحول والتبغ. وإذا زاد الاستخدام مع الانتقال نحو التنظيم – وكان يتعدّد خفض إمكانية ذلك – من الجدير التذكّر أنّ المشاكل الاجتماعيّة والصحيّة المقترنة بكليتها لا تزال مرجحة للانخفاض. وسيكون استخدام المنتجات المنتجة قانوناً في بيئات منظمة أكثر أماناً جوهرياً، وسيكون الخطر المرتبط بالتجارة غير القانونيّة والإنفاذ العقابي محدوداً وستزال العوائق أمام التخلّات الصحيّة والاجتماعيّة الأكثر فعالية. ومع ذلك، يُعدّ منع التسويق المفرط والحدّ من التسويق المحفّز بالأرباح الذي يستهدف بدء الاستهلاك أو زيادته تحدّيًا مركزيًا لصانعي السياسات والمنظمين.

التجارب الوطنيّة

توفّر اتفاقيّة منظمّة الصّحة العالميّة الإطاريّة بشأن مكافحة التبغ^{١٢} نموذجاً مفيداً لكيفيّة تطوير أفضل ممارسة دوليّة في التجارة وتنظيم الاستخدام غير الطيّ لمخدّر محفوف بالمخاطر وتنفيذها وتقييمها. وتبرز الاتفاقيّة مستوى من دعم الدول الأعضاء المقارن بمعاهدات المخدّرات الحظريّة الثلاثة الموجودة. وكما في حالة سياسة الكحول والتبغ، يمكن أن تقوم منظمّة الصّحة العالميّة بدور رائد في تقييم خيارات تنظيميّة لمخدّرات أخرى وتوفير دليل واضح حول أفضل ممارسة.

يُعتبر النهج الذي يتضمّن مرونة أساسية. وبخلاف المحظورات الشاملة، يجب تكييف نماذج التنظيم الناجحة وتطويرها استجابةً للظروف المتغيّرة والدليل من المراقبة والتقييم الحذرين، من الناحية الإيجابية والسلبية على السواء.^{١٣} ويجب أن تتخذ الاختصاصات المحليّة نفسها القرار بشأن التفاصيل الدقيقة لأيّ إطار عمل، وكيفية تطوره بناءً على الوقائع المحدّدة والفرص والتحديات بدلاً من الوقائع المفروضة عليها.

كما تبقى الأسئلة حول قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تنظيم أسواق المخدرات بفعالية نظراً إلى الصعوبات الموجودة التي تتهمّ مواجهتها في تنظيم الكحول والتبغ والأدوية الصيدلانيّة. كما يمكن بشكل موار طرح السؤال حول قدرة البلدان على تنفيذ الحظر. والأجوبة ليست سهلة.

في العام ٢٠١٣، أقرّت **نيوزيلندا** "قانون المؤثرات العقلية"^{١٤} الذي يسمح بإنتاج بعض المؤثرات العقلية الجديدة "المنخفضة الخطورة" وبيعها بشكل قانوني ضمن إطار تنظيمي صارم.^{١٥} ويضع القانون الجديد العبء على المنتجين لتثبيت مخاطر المنتجات التي يرغبون ببيعها، إضافةً إلى الأمر بعمر الشراء الأدنى البالغ ١٨ عاماً؛ وحظر على الدعاية، إلّا في نقطة البيع؛ وقيود على الأسواق التي يمكنها بيع منتجات المؤثرات العقلية وتصنيف والتعبئة. وقد تمّ وضع العقوبات – بما في ذلك تلك التي تصل إلى عامين في السجن – على انتهاكات القانون الجديد. وتفيد حكومة نيوزيلندا بالتالي: "إننا نقوم بهذا لأنّ الوضع الحاليّ ضعيف. فالتشريع الحاليّ غير فعّال في التعامل مع النموّ السريع في المؤثرات العقلية الصناعيّة التي يمكن تطويعها لتكون الخطوة الأولى قبل الضوابط. وتباع المنتجات بدون أيّ ضوابط على مكوثاتها أو بدون متطلبات اختبار أو ضوابط على مكان بيعها."^{١٥}

في العام ٢٠١٣، أصبحت **الأوروغواي** أول دولة تمرّر التشريع لقوينة الحشيش وتنظيمه لاستخدامات غير طبيّة.^{١٦} ويتضمّن النموذج الأوروغوايانيّ مستوى أعلى للسيطرة الحكوميّة من النماذج الأكثر تجاريّة في ولايتي واشنطن وكولورادو الأميركيّتين.^{١٧} وفي ظلّ سيطرة هيئة تنظيميّة مؤسّسة حديثاً، يُسمح فقط بإنتاج منتجات حشيش عشبيّ محدّدة من قبل زارعين مرخصين من الدولة.^{١٨} ويسمح بالمبيعات فقط عبر صيدليّات مرخصّة إلى مقيمين أوروغوايانيين راشدين مسجّلين – وفق الأسعار التي تحددها الهيئة التنظيميّة الجديدة.^{١٩} ويوجد حظر كامل على جميع أشكال التصنيف والتسويق والدعاية وسيستخدم عائد الضرائب لتمويل حملات التثقيف عن خطر الحشيش الجديدة.

واجهت **سويسرا** في ثمانينيّات القرن الماضي أزمة صحيّة عامّة متزايدة تتعلّق باستخدام الهيروين عن طريق الحقن. وبدلاً من اللجوء إلى الاستجابات العقابيّة الفاشلة، أصبحت الحكومة السويسريّة جزءاً من موجة رائدي الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات الأوروبّيّين الذين يطبقون مجموعة إجراءات تتضمّن برامج توفير الحقن والأدوات النظيفة والعلاج بالبدائل. وبالفعل، كانت سويسرا الرائدة في النموذج الجديد المبتكر للعلاج بمساعدة الهيروين حيث يوصف الهيروين الصيدلانيّ الذي يمكن حقنه تحت إشراف طبيّ في عيادة يوميّة محليّة للمستخدمين الطويلي الأمد الذين فشلوا في برامج أخرى (إلى جانب أشكال أخرى من الدعم النفسي الاجتماعيّ).^{٢٠} وأدت النتائج المؤثرة لعدد من مقييس الصّحة والعدالة الجنائيّة الأساسيّة إلى إطلاق برامج مماثلة في بلدان أخرى منها كندا وألمانيا وهولندا والمملكة المتّحدة.

انجذبت أسر ومجتمعات فقيرة عديدة إلى اقتصاد المخدّرات غير المشروعة. ولا ينبغي غضّ النظر عن احتياجاتهم خلال الانتقال إلى الأسواق المنظمّة قانوناً. ويجب تضمين هذه الاعتبارات بشكل كامل في قرارات سياسات الحكومات ووكالات الأمم المتّحدة والمنظمات غير الحكوميّة.

كما من المهمّ الاعتراف بحدود ما يمكن أن يحققه التنظيم – فهو ليس الترياق. وبما أنّ الحظر لن يؤدي أبداً إلى عالم خال من المخدّرات، لا يمكن توقّع أن تنشئ النماذج التنظيميّة عالمًا خاليًا من المخاطر. ويمكن رغم ذلك، لتنظيم الأسواق ضمن إطار قانونيّ مسؤول أن يحدّ بشكل كبير من المخاطر المقترنة بالتجارة غير القانونيّة وعلى المدى الطويل، ينشئ بيئة أفضل بكثير لمعالجة استخدام المخدّرات الإشكاليّ والعلل الاجتماعيّة الأخرى. ويمكن أن تكون فوائد التنظيم مهمّة لكنّها ستظهر تدريجيًا مع كشف عمليّة الإصلاح على سرعات مختلفة، مع مخدّرات مختلفة، وفي أماكن مختلفة.

التوصية السادسة

إسمح بتجارب متنوّعة وشجّعها في أسواق منظمّة قانوناً في المخدّرات غير المشروعة حالياً، بدءاً بالحشيش وأوراق الكوكا وبعض المؤثرات العقلية الجديدة على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن تعلّم الكثير من النجاحات والإخفاقات في تنظيم الكحول والتبغ والأدوية الصيدلانيّة ومنتجات أخرى وأنشطة تشكّل مخاطر صحيّة وغيرها على الأفراد والمجتمعات. وتدعو الحاجة إلى تجارب جديدة في السماح بالوصول القانونيّ لكن المقيد إلى المخدّرات التي تتوفّر الآن بشكل غير قانونيّ فقط. ويجب أن يشمل هذا توسيع العلاج بمساعدة الهيروين لبعض المستخدمين المعتمدين على المخدّرات لوقت طويل والذي أثبتت فعاليته العالية في أوروبا وكندا. في النهاية، إنّ السبيل الأكثر فعالية للحدّ من المخاطر الواسعة النطاق لنظام حظر المخدّرات العالميّ وترفيغ أهداف الصّحة والسلامة العامّة هو السيطرة على المخدّرات من خلال تنظيم قانونيّ مسؤول.

أمثلة عن تنظيم المخدّرات

يوجد على الأقلّ خمسة احتمالات أساسيّة لتنظيم توريد المخدّرات وتوفرها،^{٢١} وقد تمّ تطبيقها جميعها على المنتجات الموجودة.

• **نموذج الوصفية الطبيّة** (التي قد تتضمّن منشآت استهلاك المخدّرات المراقبة) – توصف المخدّرات الأخطر، مثل الهيروين المحقون، من قبل محترفين طبيّين مؤهلين ومرخصين للأشخاص المسجّلين كعمّدين على المخدّرات. وتُعتبر عيادات الهيروين السويسريّة مثالاً ناجحاً بارزاً لهذا النموذج.

• **نموذج الصيدليّة الاختصاصيّة** – يعمل المحترفون الطبيّون المرخصون كأولياء أمور لمجموعة من المخدّرات فيسهّلون المبيعات المباشرة. كما يمكن تنفيذ ضوابط إضافية، مثل ترخيص الشارين أو حصص المبيعات. وهذا النموذج معتمد لمبيعات الحشيش بالتجزئة في الأوروغواي.

• **نموذج البيع بالتجزئة المرخص** – تبيع الأسواق المرخصّة المخدّرات المنخفضة الخطورة وفقاً لشروط ترخيص صارمة يمكن أن تشمل ضوابط على السعر والتسويق والمبيعات إلى القاصرين ومعلومات الصّحة والسلامة المفوّضة عن تعبئة المنتجات. وتشمل الأمثلة الأقلّ تقييداً لهذا النموذج غياب التراخيص أو بائعي السجائر أو المبيعات المباشرة في الصيدليّات.

• **نموذج المباني المرخصّة** – تماماً مثل الحانات أو البارات أو "مقاهي" الحشيش، تبيع المباني المرخصّة المخدّرات المنخفضة الخطورة للاستهلاك في الموقع، مع مراعاة شروط الترخيص الصارمة المشابهة لتلك الخاصة بالبيع بالتجزئة المرخص (أعلاه).

• **نموذج البيع بالتجزئة غير المرخص** – تتطلّب المخدّرات ذات الخطورة المنخفضة بما يكفي، مثل القهوة أو شاي الكوكا، ترخيصاً بسيطاً أو معدوماً، مع تنظيم ضروريّ فقط للتأكد من اتّباع ممارسات الإنتاج ومقاييس التجارة المناسبة.

٣. القيادة العالمية لمزيد من السياسات الفعّالة والإنسانية

يتطلب تطوير نظام مكافحة مخدرات دولي حديث وفعّال قيادة من الأمم المتّحدة والحكومات الوطنية فيبني إجماعاً جديداً مؤسساً على مبادئ جوهرية تسمح باستكشاف نُهج بديلة للحظر وتشجيعها.

"ستتم متابعة [لجنة المخدرات] هذه، في العام ٢٠١٦، من قبل الجلسة الاستثنائية لجمعية الأمم المتّحدة العاقمة حول المسألة. وأحثّ الدول الأعضاء على استغلال هذه الفرص لإجراء مناقشة واسعة النطاق ومفتوحة تأخذ بالاعتبار كل الخيارات."^{٣٣}

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتّحدة، ٢٠١٣

تعتبر سياسة المخدرات مسألة عبر وطنية تتطلب استجابة متعدّدة التخصصات منسقة. ويتوجبه من التزامات الأمم المتّحدة الأصلية بالسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، تُعدّ الأمم المتّحدة منتدى أساسياً لوضع استجابات عالمية والإشراف عليها لتحديات اليوم والغد. فالتغيير لن يحصل من تلقاء نفسه، بل تدعو الحاجة إلى قيادة جريئة وعملية. ويساعد بالفعل تحوّل النموذج الذي تناصره اللجنة العالمية في تقاريرها على إعادة صياغة التفكير بشأن اتجاه سياسة المخدرات. وما تدعو الحاجة إليه الآن هو الشجاعة للتأكد من أن سياسة المخدرات تتماشى تماماً مع مبادئ الأمم المتّحدة التي ابتعدت عنها لوقت طويل. وقد حان الوقت لعكس اتجاه سياسة المخدرات القمعية.

يتطلب تحوّل سياسة المخدرات نحو مبادئ الصحة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية تفكيراً صادقاً من قبل الدول الأعضاء والوكالات في الأمم المتّحدة. فهي تطالب بشكل نظامي بمراجعة الإصلاحات المؤسسية والقانونية المطلوبة لتحقيق الهدف الأصلي لنظام مكافحة المخدرات الدولي ألا وهو تأمين "صحة البشرية ورفاهيتها". وقد أدت في النهاية عدم قدرة النظام على تحقيق هذا الهدف إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتّحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦. ويشكّل هذا فرصة فريدة لمراجعة مفتوحة ونقدية واستكشاف "جميع الخيارات" التي يحثها الأمين العام وقادة العالم. وتأمل اللجنة أن تتمكن التوصيات الصادرة في هذا التقرير من إضفاء المعلومات إلى العملية ودعمها بشكل مفيد.

مع تسارع الشهية للإصلاح حول العالم، تنشأ أسئلة جديدة عديدة. مثلاً، هل نظام سياسة المخدرات الدولي مرّن كفاية ليشمل إصلاحات يتم اقتراحها أو هي قيد التطبيق بالفعل؟ ما هي الإصلاحات المؤسسية أو القانونية على المستويين الوطني والدولي الضرورية لجعل النظام "مناسباً للغرض"؟ هل يعكس نظام مكافحة المخدرات الموجود اليوم بما يكفي وقائع القرن الواحد والعشرين؟ يجب الأخذ على الأقل بثلاثة اعتبارات عند معالجة هذه الأسئلة الملحة.

أولاً، يقدّم نظام مكافحة المخدرات الدولي درجة معينة من المرونة. ويوجد بعض الإصلاحات الإيجابية التي يمكن أن تحصل ضمن إطار المعاهدات الموجودة، بما في ذلك إنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات والمشاركين في تجارة المخدرات وتطبيق تدخّلات الحد

من مخاطر استخدام المخدرات.^{٣٤} وبالنسبة للدول التي لم تطبق بعد هذه الإجراءات، لا تقدّم معاهدات المخدرات أيّ عذر لعدم التصرف. بالفعل، حدّد مراقبو حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة بوضوح أن الفشل في تقديم خدمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات الأساسية يشكّل خرقاً للحقّ في الصحة.^{٣٥}

ثانياً، لا يجب استخدام مفهوم المرونة لتبرير أو للتغاضي عن الممارسات القمعية أو المسيئة التي لطالما ميّزت سياسة المخدرات طوال نصف القرن الماضي.^{٣٦} وفي حين يصحّ وجود حدود لما هو مسموح به بموجب اتفاقيات المخدرات في ما يتعلق بالإصلاح،^{٣٧} يتبيّن أيضاً وجود قيود واضحة لما هو مسموح به في ما يتعلق بقانون حقوق الإنسان الدولي.

يُعتبر وضع "مقاييس دولية حول حقوق الإنسان أثناء مكافحة العالم لمشكلة المخدرات" خطوة ضرورية إلى الأمام. ويجب أن تكون الاتفاقية لوضع هذه المقاييس – التي يجوز نمذجتها وفق المبادئ التوجيهية الموجودة حول كيفية الحرص على تقيّد أنشطة مكافحة الإرهاب^{٣٨} أو ممارسات الأعمال^{٣٩} بحقوق الإنسان – نتيجة أساسية لعملية الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة في العام ٢٠١٦. ويتطلب هذا معطيات من آليات حقوق الإنسان الخاضعة للأمم المتّحدة والمجتمع المدني في ما يتعلّق بمقاييس حقوق الإنسان المطبّقة، مثل انتهاكات الحقوق النسبية؛ والمحاکمات العادلة وتحديد العقوبات؛ واستخدام القوة؛ وتسليم المطلوبين؛ والمساواة وعدم التمييز؛ وحقوق الشعوب الأصلية والحقوق الثقافية والحرية الدينية لهم؛ وحقوق الطفل؛ والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

"يجب أن تمارس الأمم المتحدة قيادتها تهاًما كتحقيضا... وتفكر بعمق لتحليل جميع الخيارات المتاحة، بما في ذلك الإجراءات التنظيمية أو السوقية، بهدف وضع نهج جديد يمنع تدفق الموارد إلى منظمات الجريمة المنظمة."^{١٩}

رئيس جمهورية كولومبيا سانتوس ورئيس جمهورية المكسيك كالديرون ورئيس جمهورية غواتيمالا مولينا، بيان إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ٢٠١٣

ثالثاً، يوجد حدود للمرونة المتوفرة ضمن النظام الموجود. وتواجه الدول المختلفة بطبيعة الحال تحديات مختلفة ويكون لديها أولويات متغيرة في المضي قدماً. لكن أي تقدم يتطلب تجربة وابتكاراً ويجب أن يدعمه النظام وبقائه هذه النهج الجديدة بدلاً من محاولة قمعها. وفي حين يكون بعض الإصلاحات ممكناً، يحظر النظام الحالي صراحة التجربة بواسطة النماذج التنظيمية القانونية ويتصرف كقيد على مجال أساسي لتطوير سياسة مبتكرة.

ترتكز قوة نظام معاهدة الأمم المتحدة على إجماع الدعم من الدول الأعضاء وشرعية أهدافها. وبالنسبة إلى معاهدات مكافحة المخدرات، انكسر هذا الإجماع^{٢٠} وتضعف شرعيتها بسبب تبعاتها السلبية. وترى المزيد من الدول العناصر العقابية الجوهرية لمعاهدات المخدرات على أنها ليست غير مرنة تقريباً بل قديمة ومضادة للإثمار وبحاجة ماسة للإصلاح. وفي حال لم يتم شمل هذه الممانعة المتزايدة من خلال عملية رسمية هادفة لاستكشاف خيارات الإصلاح، ستصبح مخاطر نظام معاهدات المخدرات غير فعالة ومكثرة أكثر حتى بما أن المزيد من الدول الأعضاء ذوي التوجهات الإصلاحية اختارت بشكل أحادي إعادة نفسها عنه.

بالمقابل، يعرض نظام مكافحة مخدرات ضعيف للخطر، الدور المهم لإطار الأمم المتحدة المعني بتنظيم الوصول إلى الأدوية الأساسية وتوفير التوجيه ورصد التقيد بأفضل ممارسة موصى بها ومقاييس الحقوق الدنيا. وبدلاً من الانزلاق إلى انعدام الترابط، يجب توسيع طموحات المعاهدات لتنظيم الاستخدامات الطبية والعملية للمخدرات من أجل شمل تنظيم المخدرات للاستخدامات غير الطبية، سعياً وراء مجموعة أهداف الأمم المتحدة نفسها.

تعتبر الارتدادات الأحادية الجانب من معاهدات المخدرات غير مرغوبة من وجهة نظر العلاقات الدولية ونظاماً مبنياً على الإجماع. غير أن مصداقية هذا النظام بالتحديد لا تخدم على المدى الطويل بفعل التقيد الحازم بإطار معياري قديم وغير سليم.

التوصية السابعة

استغل الفرصة المقدمة من قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية القادمة في العام ٢٠١٦ لإصلاح نظام سياسة المخدرات العالمي. تعتبر قيادة الأمين العام للأمم المتحدة أساسية للتأكد من أن جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية – ليس فقط تلك التي تركز على إنفاذ القانون بل أيضاً الصحة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية – تشارك بشكل كامل في تقييم "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" لاستراتيجيات مكافحة المخدرات العالمية. وينبغي أن تسهل أمانة سر الأمم المتحدة بشكل عاجل المناقشة المفتوحة، بما في ذلك الأفكار الجديدة والتوصيات الراسخة في دليل علمي ومبادئ الصحة العامة وحقوق الإنسان والتنمية. وقد تم الدفاع بنجاح عن تحولات السياسات نحو الحد من مخاطر استخدام المخدرات وإنهاء تجريم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات وتناسب الأحكام والبدائل للسجن طوال العقود السابقة من قبل عدد متزايد من البلدان على أساس الحرية القانونية المسموح بها بموجب معاهدات الأمم المتحدة. ويُعتبر الاستكشاف الإضافي للتفسيرات المرنة لمعاهدات المخدرات هدفاً مهماً لكن في النهاية يجب إصلاح نظام مكافحة المخدرات العالمي للسماح بتنظيم قانوني مسؤول.

"يلوح في الأفق روح الإصلاح لجعل اتفاقيات [مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة] مناسبة للعرض وتكييفها مع الواقع على أساس أنها مختلفة تماماً عن الوقت الذي تم صياغتها فيه."^{٢١}

أنتونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٨

يعدّ تطوّر الأنظمة القانونية التي تؤخذ بعين الاعتبار في ظروف التغيير أساسياً لبغائها وجدواها وتتصرّف التجارب التنظيمية التي تتم متابعتها من قبل دول متعدّدة كمحفّز لهذه العملية. بالفعل، يتطلب احترام قاعدة القانون تحديّ تلك القوانين التي تسبّب الأذى أو التي تكون غير فعّالة.

إنّ ركيزة المناقشة الحالية هي سياسة الحشيش. فالإصلاحات في هذا المجال – لاسيّما تلك التي تتضمن التجارب التنظيمية – تتطوّر بسرعة بسبب الاستخدام الواسع للحشيش وطريقة زراعته وخطره المعتدل مقارنةً مع معظم المخدرات الأخرى وتجربته التنظيمية المتواصلة.

على الرغم من أنّ حتمية إصلاحات الحشيش الإضافية تبدو وكأنها المسألة التي تفتح المناقشة بشأن إعادة التفاوض على نظام معاهدة أوسع،^{٢٢} إلّا أنّه لا يجب التغاضي عن الأسئلة الطويلة الأمد حول نماذج التنظيم المحتملة لمخدرات أخرى أو تصييدها. من المهمّ أن لا تكون الإصلاحات القصيرة الأمد التي تركز على الحشيش نهاية القصة بل يجدر أن تعمل كمحفّز لمراجعة أكثر جوهرية لنظام مكافحة المخدرات الدولي.

تملك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة فرصة غير مسبوقه لإظهار القيادة باستخدام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦ لبدء عملية إصلاح متعدّدة الجوانب هادفة، ويستلزم هذا انفتاحاً على مرونة أكبر للتجربة إضافةً إلى إرادة لإعادة درس النموذج العقابي القديم. وعلى مستوى المؤسسات، يمكن أن تبدأ إعادة رض الصفوف الضرورية للنظام باتجاه أولويات الأمم المتحدة الجوهرية الخاصة بالصحة وحقوق الإنسان والأمن من خلال الاعتراف بمسؤولية منظمة الصحة العالمية (والحرص على تمويلها للوفاء بتفويضها القائم أو الموسع).

تقرير سيناريو "السبل" الخاص بمنظمة الدول الأميركية

في العام ٢٠١٣، قدّمت منظمة الدول الأميركية – وهي المنتدى السياسيّ الرئيسيّ لجميع الدول المستقلة في الأمريكيتين الـ ٣٥ – تقرير خبير عن "سيناريوهات مشكلة المخدرات في الأمريكيتين ٢٠٢٥-٢٠١٣"^{٢٤} ويشمل التقرير العقود المستقبلية المحتملة لسياسة المخدرات العالمية، مع وضع سيناريو "السبل" خريطة لمسار الأحداث الذي تفرض في النهاية من خلاله، تحديات الدولة الفردية أمام نظام مكافحة المخدرات الموجود مسألة مناقشة إصلاح المعاهدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦. ويخضع

كما يمكن دفع الإصلاح قُدماً مع معطيات هادفة من وكالات أخرى وبالتنسيق معها؛ مثل برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ويمكن أن تلعب فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات التي أسسها الأمين العام دوراً مهماً في هذه العملية، إذا كانت نقطة تركيزها تتضمن جدول أعمال صحتة عامة أوسع. كما يمكن أن تُعطى فرقة العمل هذه، أو كيان مشابه ملتزم للغرض، تفويضاً لقيادة عملية ما بعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية خاصة باستكشاف الخيارات للإصلاحات المتعدّدة الجوانب.

"ينبغي على هيئات مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة أن:

تفكر بوضع آلية دائمة، مثل لجنة مستقلة، يمكن من خلالها أن تساهم الجهات الفاعلة الدولية المعنية بحقوق الإنسان في وضع سياسة مخدرات دولية وترصد التطبيق الوطني مع الحاجة إلى حماية صحة مستخدمي المخدرات والمجتمعات التي يعيشون فيها وحقوق الإنسان الخاصة بهم كهدف أولي...

تفكر بوضع إطار تنظيمي للمخدرات بديل على المدى الطويل يركز على نهج مثل الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.^{١٢٢}

أناند غروفر، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ٢٠١٠

السؤال في هذا السيناريو لمناقشة ساخنة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، لكنه يبقى دون حل.

ثم يتوقّع السيناريو مجموعة من الدول المتشابهة في التفكير التي تلتزم في فترة ما بعد العام ٢٠١٦ وتقديم اقتراح "تحديث مكافحة المخدرات". ويدعو الاقتراح المذكور لمرونة أكبر للدول الأفراد لاستكشاف البدائل التنظيمية للحظر مع المحافظة على العناصر الأساسية للإطار الموجود (بما في ذلك عن إنتاج الأدوية الأساسية والاتجار بها والوصول إليها). ويؤدّي في النهاية الضغط الذي يولده هذا التجمّع الإصلاحية حول النظام القائم إلى إفساح الكتل الحظرية المجال، ونشوء اتفاقية وحيدة جديدة، أكثر مرونة معنية بالمخدرات، فتستبدل الثلاثة الموجودة.

مقاييس جديدة لدعم نموذج سياسة المخدرات المثبت علميًا

يُعتبر مفتاح تصميم سياسة أكثر فعاليةً وضع مجموعة جديدة من المقاييس التي يتمّ بموجبها رصد آثار النهج المختلفة وتقييمها. وتكون الخطوة الأولى في الإقرار بأنّ الهدف الشامل لـ"عالم خالٍ من المخدرات" غير مفيد ويؤدّي إلى موصفات سياسة غير عقلانيّة. وهو يعيق المناقشة حول الاستجابات العمليّة لواقع انتشار استخدام المخدّرات كما هو موجود حاليًا مع سحق تجربة السياسات البديلة. وقد حان الوقت لإعادة تأطير الهدف بحيث يتمّ الحدّ من المخاطر الصحيّة والاجتماعيّة التي يسببها استخدام المخدّرات وسياسة المخدّرات القمعيّة المضلّلة على السواء.

تتهمك الحكومة الرسميّة وتقييمات الأمم المتّحدة لسياسة المخدّرات بمقاييس مثل التوقيفات ومضبوطات المخدّرات. وهي إجراءات العمليّة التي تعكس مقدار جهود الإنفاذ بدلاً من إجراءات النتائج التي تطلّعنا على الآثار الفعلية لاستخدام المخدّرات وسياسات المخدّرات على حيوات الأشخاص. ويمكن أن تعطي إجراءات العمليّة انطباعًا بالنجاح في حين يكون واقع الأشخاص على الأرض معاكسًا في أغلب الأحيان. وتكون أعداد مستخدمي المخدّرات أو مقياس سوق المخدّرات غير المشروع أكثر إفادة لكنّها لا تزال إجراءات غير مباشرة وغير مثاليّة للصحة العامّة ولسلامة المجتمع.

إنّ الحاجة الماسّة لإطلاع وضع نُهج أكثر عدالة وفعاليّة تستوجب مجموعة شاملة من المقاييس التي تقيس الطيف الكامل للمشاكل الصحيّة المتعلّقة بالمخدّرات، إضافة إلى الآثار الاجتماعية الأوسع لتحدّلات السياسة المختلفة. وقد حدّد مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالجريمة والمخدّرات بعض التكاليف الأساسيّة، أو كما يُشار إليها، "التبعات غير المقصودة"، لنظام مكافحة المخدّرات العالميّ، بما في ذلك "إنشاء سوق سوداء جرميّة" واستبدال ميّزانيّات المخدّرات المحدودة من الصحة العامّة إلى الإنفاذ و"أثر البالون" (انتقال جغرافيّ لنشاط السوق غير المشروع) وتهميش الأشخاص الذين يستخدمون المخدّرات ووصمهم.^{١٥}

على الرغم من اتّخاذ الخطوة الهامّة ألا وهي تحديد هذه التبعات السلبيةّ، إلّا أنّ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة لم يقيّمها بشكلٍ نظاميّ، أو طلب من الدول الأعضاء القيام بذلك. ويجوز أن تكون الغاية "غير مقصودة" لكن لم يعد بالإمكان اعتبارها غير متوقّعة أو عرضيّة. وبغض النظر عن بعض التحسينات الأخيرة، تبقى مجالات أثر السياسة الأساسيّة غائبة بصراحة عن التقرير العالميّ حول المخدّرات السنويّ الرئيسيّ التابع لمكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة. وتُذكر بشكلٍ بسيط الإجراءات النمّقة للمخاطر الصحيّة المتعلّقة بالمخدّرات

وتقديم خدمة المخدّرات، والتقيّد بحقوق الإنسان في الإنفاذ والعلاج، والآثار الاقتصادية وآثار السياسة، وأسواق المخدّرات غير المشروعة القائمة على العنف والنزاع والأمن والتنمية. وكما هو الآن، يطلّعنا التقييم "الرسميّ" لمكافحة المخدّرات العالميّة بالتالي على أقلّ من نصف القصة.

في غضون ذلك، في مكان آخر في الأمم المتّحدة، يوفّر دور منظمة الصحة العالميّة، في سياسة التبغ والكحول العالميّة، نموذجًا مفيدًا لكيفية عمل تقييم سياسة المخدّرات الدوليّة بشكل أفضل. كما يوجد نماذج مفيدة أخرى تنشأ من قسم عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة بشأنّ أنظمة التحذير المبكر، وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة حول تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ، وبرنامج الأمم المتّحدة المعني بالإيدز.

كما تقترح اللجنة العالميّة أن يتمّ تقييم تقدّم الدول الأعضاء باتجاه أطر سياسة أكثر فعاليةً باستخدام سلسلة من المؤشّرات المؤنّسائيّة المتعلّقة بالتوصيات الجوهرية للجنة، والمرتبطة بوضع المقاييس الدنيا. وقد تشمل هذه المقاييس على سبيل المثال إزالة العقوبات الجنائيّة للمستخدمين، وتوفير الأدوية الأساسيّة للسيطرة على الألم، وتوفير خدمات الحدّ من المخاطر الجوهرية، ورصد حقوق الإنسان لإنفاذ القانون.

إنّ الفرصة الأخرى لإعادة تشكيل مناقشة إصلاح سياسة المخدّرات هي التفاوض المستمرّ بشأنّ المحتوى المستقبليّ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتراجع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة أهداف التنمية المستدامة المحتملة، لاستبدال الأهداف الإنمائيّة للألفيّة المتّفق عليها عام ٢٠٠٠. في الوقت الحالي، يوجد ١٧ هدفًا يركّز على أولويّات التنمية المتعدّدة بما في ذلك إنهاء الفقر والجوع وتعزيز الحياة الصحيّة والحرص على التعليم النوعي والمساواة بين النوعين الاجتماعيّين وجعل المدن والمستوطنات أكثر أمانًا وتحقيق مجتمعات سليمة وشاملة وعادلة.^{١٦}

إذا كان سينتمّ إحراز تقدّم في أهداف التنمية المستدامة المستقبلية، يجب الوقاية من استخدام المخدّرات والمخاطر المتعلّقة بسياسة المخدّرات والحدّ منها. غير أنّ الهدف الأساسيّ للدول هو التأكد من التخلّي عن الأهداف غير القابلة للتحقّق مثل "عالم خالٍ من المخدّرات". بل يجب أن ينصب تركيزهم على التأكد من الأهداف العمليّة والأهداف والمؤشّرات التي تعطي الأولويّة للسلامة والصحة وحقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وتطلّغ اللجنة العالميّة للعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة والمجتمعات المدنيّة لتحديد اللغة التي ستحقق هذه الأهداف بفعالية أكبر.

المراجع والمخدّرات

- ↑ كماهوحدّد بموجب معاهدات الأمم المتّحدة لمكافحة المخدّرات لأعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨ المتوفّرة على: www.unodc.org/unodc/treaties/index.html تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.
- ↑ راجع، على سبيل المثال، البيان الوزاريّ المشترك لمراجعة عالية المستوى عام ٢٠١٤ من قبل لجنة المخدّرات بشأنّ تطبيق الدول الأعضاء للإعلان السياسيّ وخطة العمل بشأنّ التعاون الدوليّ نحو استراتيجيّة متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدّرات العالميّة. www.unodc.org/documents/UN_ECODOC_E/CN.7/2014/L.15_ungass2016/L15e_V1401384_11march.pdf-٧-٢٠١٨.
- ↑ يعرّف مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة "مستخدمي المخدّرات الذين يعانون من المشاكل" على أنّهم "أولئك الذين يعانون من اضطرابات أو اعتماد على استخدام المخدّرات". مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٣)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص١
- ↑ www.unodc.org/unodc/secured/wdr/wdr2013/World_Drug_Report_2013.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.
- ↑ يعرّف مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة "مستخدمي المخدّرات الذين يعانون من المشاكل" على أنّهم "أولئك الذين يعانون من اضطرابات أو اعتماد على استخدام المخدّرات". مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٣)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص١
- ↑ راجع تمهيد اتفاقيّة الأمم المتّحدة الوحيدة للمخدّرات لعام ٢٠١٤: www.unodc.org/unodc/treaties/index.html تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.
- ↑ لاينز، ر. (٢٠١٠) "لجّنا من الشرير؟- الانفاقيّة الوحيدة للمخدّرات، ٥٠ عامًا حتى الآن" International Journal on Human Rights and Drug Policy (المجلة الدوليّة حول حقوق الإنسان وسياسة المخدّرات)، العدد ١، ص. ٣-١٣
- ↑ لا يشمل هذا الرسم استخدام المؤثّرات العقلية الجديدة التي لا يغطّيها نظام مكافحة المخدّرات الدوليّ.
- ↑ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٤)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص١
- ↑ الرقم يعود للعام ١٩٨٠ مأخوذ من: مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٠)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ٣١ www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2010/World_Drug_Report_2010_lo-res.pdf
- ↑ الرقم لأخر تقدير للإنتاج مأخوذ من: مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٤)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ٢٢ www.unodc.org/documents/data-and-analysis/WDR2014/World_Drug_Report_2014_web.pdf
- ↑ ويرب، د.، كير، ت.، نوسيك، ب.، ستراندني، س.، مونتانيّر، ج.، وودو، إ. (٢٠١٣) "العلاقة الموقّعة بين مؤشّرات توريد المخدّرات: تحديق في أنظمة الإشراف الحكوميّ الدوليّة"، مجلة BMJ Open، العدد ٣، رقم ٩
- ↑ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٣)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. xi. www.unodc.org/unodc/secured/wdr/wdr2013/World_drug_Report_2013.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.
- ↑ على سبيل المثال، راجع: غرونو، ر. وأخرون (٢٠١٣) "الجمرة الخبيثة بين مستخدمي الهيروين في أوروبا تسببها ربّما نفس سلالة عصية الخمرة الخبيثة منذ العام ٢٠٠٠"، Eurosurveillance، العدد ١٨، الرقم ٣.
- ↑ على سبيل المثال، راجع: لي، ك.، س.، لاديزينسكي، ب. وفيديرمان، د. ج. (٢٠١٢) "التعقيدات المقترنة باستخدام الكوكايين الملوّث بالليفاميسول: تحديّ الصحة العامة الناشئ"، Mayo Clinic Proceedings، العدد ٨٧، الرقم ٦، ص. ٥٨٦-٥٨١.
- ↑ ستويسيسكو، ك. (محرّر) (٢٠١٢) الحالة العالميّة للحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات ٢٠١٢، الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر www.ihra.net/files/2012/07/24/GlobalState2012_Web.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٦
- ↑ منظمة الصحة العالميّة (٢٠١٢) مذكرة إحاطة منظرّة الصحة العالميّة، نيسان/أبريل ٢٠١٢، برنامج الحصول على العلاجات الخاضعة للمراقبة: تصمين الوصول إلى الأدوية المراقبة بموجب اتفاقيّات المخدّرات الدوليّة www.who.int/medicines/areas/quality_safety/ACMP_brNote_Genrl_EN_Apr2012.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١١
- ↑ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة/منظمة الصحة العالميّة (٢٠١٣) جرعة الأفيونيّات الكيمائيّة المفرطة: الوقاية من وفيات جرعة الأفيونيّات الكيمائيّة المفرطة والحدّ منها، نيويورك: الأمم المتّحدة، ص. ٢ http://www.unodc.org/docs/treatment/overdose.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

١٦ لاينز، ر. (٢٠٠٧) عقوبة الإعدام لجرائم المخدّرات: خرق قانون حقوق الإنسان الدوليّ، لندن، الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر www.ihra.net/files/2010/07/01/DeathPenaltyReport2007.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

١٧ الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر (٢٠١٢) عقوبة الإعدام لجرائم المخدّرات: نظرة عامة شاملة ٢٠١٢ – ترجيح كفة الميزان نحو الإلغاء www.ihra.net/files/2012/11/27/HRL_-_2012_Death_Penalty_Report_-_FINAL.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

١٨ أمون، ج.ج.، بيرهاوس، ر.، كوهين، ج.إ.، وشليفغر، ر. (٢٠١٤) "حجز المخدّرات القسريّ في شرق وجنوب شرق آسيا: تطوير استجابات الحكومة والأمم المتّحدة والواهبين"، International Journal of Drug Policy (المجلة الدوليّة لسياسة المخدّرات)، العدد ٢٥، الرقم ١، ص. ٢٠-١٣

١٩ هيئة الأمم المتّحدة للمرأة (٢٠١١) تقرير عن تقدّم النساء في العالم ٢٠١٢-٢٠١١: سعياً وراء العدالة، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ٦٢ http://progress.unwomen.org/pdfs/EN-Report-Progress.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

٢٠ الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر (٢٠١٢) سبب الإنذار: النساء في السجون بسبب جرائم مخدّرات في أوروبا وآسيا الوسطى www.ihra.net/files/2012/03/11/HRL_WomenInPrisonReport.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

٢١ أُنيتوا، ج.، وبيكو، ف. (٢٠١٢) Género, drogas y sistema penal: Estrategias de defensa en casos de mujeres “mulas” in Ministerio Público de la Defensa (2012) Violencia de Género: Estrategias de litigio para la defensa de los derechos de las mujeres, Buenos Aires: Defensoría General de la Nación، ص. ٢٥٣-٢١٩

٢٢ Reos quedarían en libertad ante despenalización de drogas en Costa Rica http://www.diariowebcentroamerica.com/5-03-12-’de-drogas-en-Costa-Rica-region/5-000-reos-quedarían-en-libertad-ante-despenalización-de-drogas-en-costa-rica تمّ ولوجه بتاريخ ٤-٧-٢٠١٨.

٢٣ المعهد عبر الوطنيّ/مكتب واشنطن بشأنّ أميركا اللاتينيّة (٢٠١١) تحميل الأنظمة الرائد: قوانين المخدّرات والسجون في أميركا اللاتينيّة http://drogasyderecho.org/assets/so-completo.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٦-٢٠١٠

٢٤ إيسنتوود، ن.، وشاينز، م.، ووير، د. (٢٠١٣) الأرقام بالأسود والأبيض: الفوارق الإثنيّة في ضبط جرائم المخدّرات وملاحقتها في إنكلترا وبلاد الغال، لندن: www.Release.org.uk/sites/release.org.uk/files/pdf/publications/Release%20-%20Race%20Disparity%20Report%20final%20version.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٦-٢٠١٨.

٢٥ كامبل، ت. (٢٠١١) الإيجابيّات والسلبيّات: دليل لإنشاء برامج خاصة بفيروس نقص المناعة البشريّ والتهاب الكبد ج المجتمعيّة المنحّج الناجحة للسجناء (الإصدار الثاني)، تورونتو: شبكة العمل على دعم السجناء المتعاطشين مع فيروس نقص المناعة البشريّ/الإيدز 2011.pdf، ٢٠1١ www.pasan.org/Publications/Pros_&_Cons-2nd_Ed_2011.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٧.

٢٦ المعهد الأستراليّ لعلم الجريمة (٢٠١٢) الجريمة الأستراليّة: وقائع وأرقام ٢٠١١ www.aic.gov.au/documents/0/B/6/%7B0B619F44-B18B-47B4-9B59-F87BA643CBA%7Dfacts11.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٨.

٢٧ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠٠٥)، التقرير العالميّ عن المخدّرات – العدد ١: التحليل، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. www.unodc.org/pdf/WDR_2005/volume_1_web.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠٠٧. ملاحظة: ارتكزت هذه الأرقامعلى بيانات العام ٢٠٠٣ لذا فهي تعود إلى ١٠ سنوات على الأقلّ. وقد توشّع سوق المخدّرات إلى حدّ كبير منذ ذلك الحين، وقد شكّك بعض المعنّقين أيضاً بالتحليل.

٢٨ المرجع نفسه، ص. ٢٨.

٢٩ ويرب، د.، رويل، ج.، غويات، ج.، كير، ت.، مونتانيّر، ج.، وودو، إ. (٢٠١١) "أثر إنفاذ قانون المخدّرات على عنف سوق المخدّرات: مراجعة نظاميّة"، (المجلة الدوليّة لسياسة المخدّرات) International Journal of Drug Policy، العدد ٢٢، الرقم ٢، ص. ٩٤-٨٧

٣٠ بيترز، ج. (٢٠٠٩) كيف يقيد الأفيون حركة طالبان، واشنطن: معهد الولايات المتّحدة للسلام http://www.usip.org/files/resources/taliban_opium_1.pdf تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٠.

٣١ مولوي، م. (٢٠١٣) "المكسيكيّون لم يموتوا: نحو تاريخ جديد من حقول قتل "حرب المخدّرات". Small Wars Journal http://smallwarsjournal.com/jrn/art/the-mexican-undead-toward-a-new-history-of-the-%E2%80%9Cdrug-war%E2%80%9D-killing-fields تمّ ولوجه بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٦

المراجع والمخذرات

٢٢ إنكستر، ن. وكومولي، ف. (٢٠١٢) المخدرات وعدم الأمان والدول الفاشلة؛ مشكلة الحظر. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة

٣٣ شهادة للسلامة/جمعيّة مينغا (٢٠٠٨)القضاء البدوي القسري: الحلّ الخطأ لسياسة مكافحة المخدرات الأميركية الفاشلة في كولومبيا www.witnessforpeace.org/downloads/2008ColFME.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٠.

٣٤ روليس، س.، كوشليك، د.، باول، م.، وموركين، ج. (٢٠١٢) الحرب على المخدرات؛ هدر المبالغات وتقويض الاقتصاديات.Count the Costs
www.countthecosts.org/sites/default/files/Economics-briefing.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٣٥ مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٨)، التقرير العالمي عن المخدرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ١٦
www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2008/WDR_2008_eng_web.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٣٦ ألدرياس، ب. (١٩٩٨) الاقتصاد السياسيّ لفساد المخدّرات في المكسيك، ص. ١٦١
www.oakton.edu/user/2/emann/his140class/CURRENTHISTORYreadings/Latin%20America/The%20Political%20Economy%20of%20Nacro-Corruption.doc
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٣٧ مجموعة مجلس الشيوخ الأميركيّ بشأن مكافحة المخدرات الدولية (٢٠١١) الاستجابات الأميركية والمكسيكية لمنظمات الاتجار بالمخدرات المكسيكية
www.drugcaucus.senate.gov/Mexico-Report_Final-5-2011.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٣٨ كينيانجوي، ك. (٢٠١٣) "جهود الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات بين الأشخاص الذين يستخدمون المخدّرات بالحقن تساعد على إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشريّ في أوكرانيا". أخبار أيدسبان (Aidspan News)
http://www.aidspan.org/gfo_article/harm-reduction-efforts-among-people-who-inject-frugs-helpd-halt-spread-hiv-ukraine
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٣٩ اللجنة الأميركية اللاتينية المعنية بالمخدرات والديمقراطية(٢٠٠٩)نحو تحوّل نماذج والديمقراطية.
www.drogasedemocracia.org/Arquivos/declaracao_ingles_site.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤٠ منظرمة الدول الأميركية (٢٠١٣) تقرير حول مشكلة المخدّرات في الأميركيّتين
www.cicad.oas.org/Main/Template.asp?File=/drogas/elinforme/default_eng.asp
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤١ لجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات (٢٠١٤) ليس فقط في الترانزيت: المخدّرات والدولة والمجتمع في غرب إفريقيا
http://www.wacommissionondrugs.org/report/
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤٢ مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣) المقاييس الدوليّة حول الوقاية من المخدرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ٤
www.unodc.org/documents/prevention/prevention_standards.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٣.

٤٣ تهديد لكوك، ك. وكانايف، ن. (٢٠٠٨) الحالة العالميّة للحدّ من مخاطر استخدام المخدرات، الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر، ص. ٣
http://www.ihra. net/files/2010/06/16/GSHRFullReport1.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤٤ مركز دراسة العنف والوقاية منه (٢٠١٠) ملخّص موقف مركز دراسة العنف والوقاية منه: برنامج التنقيف بشأن مقاومة تعاطي المخدذرات (D.A.R.E)، معهد العلوم السلوكيّة، جامعة كولورادو في بولدر
http://www.colorado.edu/cspv/publications/factsheets/position/PS-001.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٤٥ راجع الموارد هنا: المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (٢٠١٤) الوقاية من استخدام المخدّرات
www.emcdda.europa.eu/topics/prevention
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤٦ راجع الفصل السابع من الجمعيّة الطبيّة البريطانية(٢٠١٣) مخدرات الإدمان؛ دور المحترفين الطبيّين
http://bma.org.uk/-/media/files/pdfs/news%20views%20of%20the%20medical%20profession%20on%20dependence%20of%20drugs%20of%20dependence/drugsofdepend_chapter7.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٠.

٤٧ لإعطاء مثل جيّد، راجع: www.Dancesafe.org. تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٤٨ منظّمة الصّحة العالميّة ومكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتّحدة المعنيّ بالإيدز (٢٠١٢)الدليل الفنّي الموجه للبلدان لتحديد أهداف لوقاية جميع متعاطي المخدرات بالحقن من فيروس نقص المناعة البشريّ وتوفير العلاج والرعاية لهم الصادر عن منظّمة الصّحة العالميّة ومكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتّحدة المشترك المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشريّ/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، سويسرا: منظّمة الأمم المتّحدة

http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/77969/1/9789241504379_eng.pdf?ua=1
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤.

٤٩ لمزيد من المعلومات، راجع: www.naloxoneinfo.org. تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٥٠ ستيهسون، ج.ف.، كوك، ك.، بريدج، ج.، ريو- نافارو، ج.، لاينز، ر.، وباريت، د. (٢٠١٠) ثلاث سنوات في اليوم غير كافية: توفير موارد الحدّ من المخاطر المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشريّ على أساس عالمي، الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر
http://www.ihra.net/files/2010/06/01/HRRA_3CentsReport_Web.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٥١ المرجع نفسه.

٥٢ تحضيراً للدورة الاستثنائيّة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بشأن مشكلة المخدرات العالميّة لعام ٢٠١٦ حول المخدرات، تجتمع منظّمات الحدّ من مخاطر استخدام المخدرات الدوليّة لتحديّ الحكومات لوضع الصّحة أولاً من خلال طلب تعزيز تمويل الحدّ من المخاطر إلى عشر إنفاق الإنفاذ بحلول العام ٢٠٢٠ – مبادرة "١ بحلول ٢٠".

٥٣ منظّمة الصّحة العالميّة ومكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتّحدة المعنيّ بالإيدز (٢٠١٢)الدليل الفنّي الموجه للبلدان لتحديد أهداف لوقاية جميع متعاطي المخدرات بالحقن من فيروس نقص المناعة البشريّ وتوفير العلاج والرعاية لهم، سويسرا: منظّمة الأمم المتّحدة
http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/77969/1/9789241504379_eng.pdf?ua=1
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤.

٥٤ مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٨)، التقرير العالميّ عن المخدرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص. ٢١٧راجع
http://www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2008/WDR_2008_eng_web.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٥٥ مندير، ج. إ. (٢٠١٣) تقرير عن المقرر الخاص المعنيّ بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
A/HRC/٢٢/٥٣
نيويورك، الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة
www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A_HRC.22.53_English.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٥٦ المرجع نفسه.

٥٧ غروف، أ. (٢٠١٠) تقرير عن المقرر الخاص المعنيّ بحقّ كلِّ إنسان في التمتّع بأعلى مستوى ممكن من الصّحة البدنيّة والعقليّة، الأمم المتّحدة
http://daccess-ddsny.un.org/doc/UNODC/GEN/N10/477/91/PDF/N1047791.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

٥٨ منظّمة الصّحة العالميّة (٢٠١٢) مذكرة إحاطة منظّمة الصّحة العالميّة، نيسان/أبريل ٢٠١٢. برنامج الحصول على العلاجات الخاضعة للمراقبة: تحسين الوصول إلى الأدوية المراقبة بموجب اتفاقيّات المخدّرات الدوليّة
www.who.int/medicines/areas/quality_safety/ACMP_brNote_Genrl_EN_Apr2012.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١١

٥٩ قوائم نموذج منظّمة الصّحة العالميّة المحدّث للأدوية الأساسيّة متوفّرة هنا:
www.who.int/medicines/publications/essentialmedicines/en/
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٧.

٦٠ التزام أعيد ذكره في القرار WHA.٦٧.٢٢ من أيار/مايو ٢٠١٤جمعيّة الصّحة العالميّة السابعة والستون
http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_R22-en.pdf

٦١ ديعينهاردت، ل.، تشو، و.ت.، سامبسون، ن.، كيسلر، ر.س.، أنطوني،ج.س.، وآخرون. (٢٠٠٨) "نحو نظرة عالميّة لاستخدام الكحول والتبغ والحشيش والكوكايين: نتائج من استطلاعات الصّحة العقليّة العالميّة لمنظمة الصّحة العالميّة".PLoSMedicine العدد ٥، الرقم ٧
www.plodmedicine.org/article/info:doi/10.1371/journal.pmed.00501٤١
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١١

٦٢ سينجل، إ.، كريستي، ب.، وعلي، ر. (٢٠٠٠) أثر إنهاء تجريم الحشيش في أستراليا والولايات المتّحدة، Journal of Public Health Policy، (مجلة سياسة الصّحة العامّة)، العدد ٢١، الرقم ٢١، ص. ١٨٦–١٥٧
www.ncbi.nih.gov/pubmed/10881453
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٦٣ المركز الأوروبي لرصد المخدّرات والإدمان (٢٠١١) البحث عن علاقة بين العقوبات واستخدام الحشيش
www.emcdda.europa.eu/online/annual-report/2011/boxes/p45
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٦٤ متوفّر للتزليل من موقع اللجنة العالميّة المعنية بسياسة المخدّرات:
www.globalcommissionondrugs.org/reports/

٦٥ اللجنة العالميّة المعنية بسياسة المخدّرات (٢٠١٢) الحرب على المخدّرات وفيروس نقص المناعة البشريّ/الإيدز
http://globalcomsisionondrugs.org/wp-content/themes/gcdp_v1/pdf/GCDP_HIV-AIDS_2012_REFERENCE.pdf

واللجنة العالميّة المعنية بسياسة المخدّرات (٢٠١٣) الأثر السلبيّ للحرب على المخدرات على الصّحة العامّة:جواب التهابالكبدالجذعويّ
www.globalcommissionondrugs.org/hepatitis/gcdp_hepatitis_english.pdf

٦٦ موريس، إ. (٢٠١٤) "المسؤوليّة ضمن قوانين"السامريّ الصالح"، الأكاديميّة الأميركيّة لجّرأحي العظام
http://www.aaod.org/news/aaosnow/jan14/managing3.asp
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٦٧ منظّمة الصّحة العالميّة (٢٠١٤) المبادئ التوجيهيّة الموحّدة المتعلّقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشريّ وتشخيصه وعلاجه ورعايته للفئات السكانيّة الأساسيّة، منظّمة الصّحة العالميّة، جنيف
http://www.who.int/hiv/pub/guidelines/keypopulations/en/
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

٦٨ في حين أنّ معاهدات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالمخدّرات تتطلّب اعتبارياً أنّ يتمّ تجريم امتلاك المخدّرات، لا تكون طبيعة العقوبة محدّدة وبالتالي يمكن شمل العقوبات المدنيّة أو الإداريّة (مثل الغرامات أو الإحالات إلى الخدمات) التي تحددها الدولة العضو. وقد تمة الإقرار بهذا بوضوح من قبل مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة والهيئة الدوليّة لمراقبة المخدّرات.

موناغان، ج. وبولي-تايلور، د. (٢٠١٣) عصريّة إنفاذ قانون المخدّرات: التقرير ١ – دعم الشرطة لسياسات وممارسات الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات نحو الأشخاص الذين يستخدمون المخدّرات بالحقن، الاتحاد الدوليّ المعنيّ بسياسات المخدّرات
http://gdppc.idebate.org/sites/live/files/Police-support-for-harm-reduction.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٧٠ سيتي، ج. وكاتانيا، ه. (٢٠١٣) "وجهات نظر مقدّمي علاج الميثادون لجهة سياسة محكمة المخدّرات وممارستها: دراسة حالة ولاية نيويورك".Harm Reduction Journal (مجلة الحدّ من مخاطر استخدام المخدّرات)، العدد ١٠، الرقم ٣٥

٧١ تحالف سياسات المخدّرات (٢٠١١) محاكم المخدّرات ليست الحل: نحو نهج مرتكز على الصّحة لاستخدام المخدّرات
www.druggpolicy.org/doc/uploads/
Drug_Courts_Are_Not_the_Answer_Final2.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٧٢ ستيفنز، أ. (٢٠١٢) "أخلاقيّات العلاج القسريّ للأشخاص الذين يستخدمون المخدّرات وفعالّيته"، Human Rights and Drugs (مجلة حقوق الإنسان والمخدّرات)، العدد ٢، الرقم ١، ص. ١٥–٧
www.hr-dp.org/files/2013/12/12/HRDP_Journal_Vol_2_Alex_Stevens1.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١١

٧٣ إنكستر، ن. وكومولي، ف. (٢٠١٢) المخدرات وعدم الأمان والدول الفاشلة. مشكلة الحظر، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة

٧٤ كيغر، ب. ولواريز، ن. (١٠) المتفّرجون الأبرياء: البلدان النامية والحرب على المخدّرات، البنك الدوليّ
http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-8034-5
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٧٥ لجنة غرب إفريقيا المعنيةّ بالمخدرات (٢٠١٤) ليس فقط في الترانزيت: المخدّرات والدولة والمجتمع في غرب إفريقيا
www.wacommissionondrugs.org/WACD_report_June_2014_english.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٧.

٧٦ على سبيل المثال، راجع: ماكدونالد، ه. (٢٠١٣) "كان الوقت لإنهاء الحرب على المخدّرات"، يقول رئيس شرطة رفيعالمستوى فيالمملكة المتّحدة" صحيفة The Guardian، بتاريخ ١٣–٩–٢٨
www.theguardian.com/society/2013/sep/28/time-end-war-drugs-uk-police-chief
راجع أيضاً: إنفاذ القانون ضدّ الحظر، على موقع www.leap.cc

٧٧ أرمنتاً.أ. (٢٠١٣) سوق المخدّرات غير المشروع في السياق الزراعيّ الكولومبيّ: لماذا تتعلّق مسألة الزراعة غير المشروعة إلى حدّ كبير بعملية السلام، المعهد عبر الوطنيّ
www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/brief40_0.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٣.

٧٨ ياكوبيشغيلي، إ. (٢٠١١) التسيّب بأذى: العقوبة البدنيّة الفصائيّة لجرائم المخدّرات والكحول في بلدان محدّدة:الجمعيّة العالميّة للحدّ من المخاطر
www.ihra.net/files/2011/11/08/IHRA_CorporalPunishmentReport_Web.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

٧٩ اللجنة الأميركيّة اللاتينيّة المعنيةّ بالمخدّرات والديمقراطية(٢٠٠٩) المخدرات والديمقراطية: نحو تحوّل نماذج: بيان صادر عناللجنة الأميركيّة اللاتينيّة المعنيةّ بالمخدرات والديمقراطية.
www.drogasedemocracia.org/Arquivos/declaracao_ingles
sites. pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٨٠ ويرب، د.، رويل، ج.، غويات، ج.، كير، ت.، مونتانير، ج.، وودو. إ. (٢٠١٠) "أثر إنفاذ قانون المخدّرات على العنف المتعلّق بالمخدّرات: دليل من مراجعة علميّة". International Journal of Drug Policy (المجلة الدوليّة لسياسة المخدّرات)
www.ihra.net/files/2011/03/25/CSDP_doi:10.1016/j.drugpo.2011.02.002
Violence_and_Enforcement_Report_March_2011.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٨١ كاستيو، ج. س.، ميخيا، د. وريستريبو، ب. (٢٠١٣) أسواق المخدّرات غير القانونيّة والعنف في المكسيك: قوى السوق التي تتخطى كالديرون
www.globalcommissionondrugs.org/wp-content/themes/gcdp_v1/presentations/daniel_mejia.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

٨٢ مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٨)، التقرير العالميّ عن المخدرات، فيينا: الأمم المتخذة، ص. ١٦
www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2008/WDR_2008_eng_web.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٨٣ مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة (٢٠١٤) تقرير المقرر الخاص المعنيّ بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، كريستوف هاينز،ص.٩–٨
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session26/Documents/A_HRC_26_36_Add.1_ENG.DOC
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٨٤ المعهد عبر الوطنيّ لمكتب واشنطن بشأن أميركا اللاتينيّة (٢٠١١) تحميل الأنظمة الزائد: قوانين المخدّرات والسجون في أميركا اللاتينيّة
http://drogasyderecho.org/assets/so-completo.pdf
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٦–١٠.

٨٥ لجنة غرب إفريقيا المعنيةّ بالمخدّرات (٢٠١٤) ليس فقط في الترانزيت: المخدّرات والدولة والمجتمع في غرب إفريقيا؛

http://www.wacommissionondrugs.org/report/

تمة ولوجه بتاريخ ٤–٧–٨.

٨٦ ستارغاردتر، ج. (٢٠١٢) "حالات فشل الإعلام الرئيسيّة التمتوميّة ل"الحرب على المخدّرات" التابعة للأمم المتّحدة"، رويترز، ١٣–٣–١٣
http://www.reuters.com/article/2013/03/15/us-un-drugs-idUSBRE92E01W20130315
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

٨٧ موجه، ر. ودينيز، ج. (٢٠١٤) Prevenido a violencia na AméricaLatina por meio de novas tecnologias de novas tecnologias de novas tecnologias، معهد Igarapé
http://igarape.org.br/prevenindo-a-violencia-na-america-latina-por-meio-de-novas-tecnologias
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤.

٨٨ زاوي، إ. (٢٠١٤) O despertar da América Latina: uma revisão do novo debate sobre politica de drogas de drogas sobre politica de drogas، المعهد Igarapé
http://igarape.org.br/o-despertar-da-america-latina-uma-revisao-do-novo-debate-sobre-politicia-de-drogas-final
تمة ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤.

المراجع والمذخرّات

<div> </div> 					
٨٩ كورسارو، ن. هانت، د.، كروفاند هيبيل، ن. وماكغاريل، إ. (٢٠١٢) "أثر سوق المخدرات الذي يتصارع أثناء ضبط عنف الأحياء". Criminology & Public Policy (علم الجريمة والسياسة العامة)، العدد ١١، الرقم ٢، ص.١٩٩–١٦٧					
٩٠ كورتيس، ر. ووندل، ت. (٢٠٠٧) "أنت تحزّب الكلب دائماً": التحدّلات الاستراتيجية لإعادة تكوين أسواق المخدرات" Journal of Drug Issues (مجلة مشاكل المخدرات)، العدد ٣٧، الرقم ٤، ص. ٨٩٢–٨٦٧					
٩١ براغا، أ.أ. (٢٠١٢)، "تصبح الردع"، Criminology & PublicPolicy (علم الجريمة والسياسة العامة)، العدد ١١، الرقم ٢، ص. ٢١٠–٢٠١					
٩٢ براغا، أ.أ. ووايزبرد، د. (٢٠١٢)، "آثار استراتيجيّات الردع المركّزة على الجريمة: مراجعة نظاميّة وتحليل ما ورائي للدليل التجريبيّ"، (مجلّة البحوث في الجريمة والجنوح) QJNC (مجلة Journal of Research in Crime and Delinquency، العدد ٤٩، الرقم ٣، ص. ٣٢٣–٣٥٨					
٩٣ كول، ك. وآخرون (٢٠١٠) التحضير: دليل إلى المواد المغشوشة والعوامل السائبة والملوثات الأخرى الموجودة في المخدرات غير المشروعة،مركزللصحة العامة، جامعة جونهورزفيلفيغربول					
٩٤ مغلّذ من مفهوم أصليّ من قبل د. جون ماركس					
٩٥ لوير، ج. (٢٠١٤) "الحالة لإنهاء تجريم الهيروين والكوكايين وجميع المخدرات الأخرى". Vox، ١٤–١٤ www.vox.com/2014/7/14/5889293/war-on-drugs-case-against-decriminalization-cocaine-heroin					
٩٦ منظرمة الدول الأميركيّة (٢٠١٣) مشكلة المخدّرات في الأميركيّتين: دراسات – تقرير البدائل القانونيّة والتنظيميّة					
٩٧ مولهولاند، ج. (٢٠١١) "خوان مانويل سانتوس: حان الوقت للتفكير مجدّدًا بشأن الحرب على المخدرات"، صحيفة The Guardian، ١١–١٢ www.theguardian.com/world/2011/nov/13/colombia-juan-santos-war-on-drugs					
٩٨ غرونو، ج.ب.، لاتيپوف، أ. وهاريس، م. (٢٠١٣) "الانتقال إلى الأسوأ: ظهور الكروكوديل والإصابات المفرطة بين الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات بالحقن في أوراسيا" International Journal Of Drug Policy (المجلة الدوليّة لسياسة المخدرات)، العدد ٢٤، الرقم ٤، ص.٢٧٤–٢٦٥.					
٩٩ من المهمة التوضيح أنّ إنهاء تجريم امتلاك المخدّرات واستخدامها لن يؤثّر على الحالة الجرميّة للجرائم الأخرى المرتكبة تحت تأثير المخدرات، مثل الأذى العامّة أو القيادة تحت تأثير المخدرات.					
١٠٠ ريمنيك، د. (٢٠١٤) "اجتياز المسافات: على مسار باراك أوباما"، صحيفة The New Yorker، 14-01-27 http://www.newyorker.com/reporting/2014/01/27/140127fa_fact_remnick					
١٠١ منظمة الصحة العالميّة (٢٠٠٣) اتفاقية منظّمة الصحة العالميّة الإطاريذة بشأن مكافحة التبغ (text_download/en www.who.int/fctc/text_download/en					
١٠٢ يجري نموذج تنظيم الحشيش المعتمد في ولاية واشنطن في الولايات المتّحدة، مثلًا، تقييمات دورية للكلفة والفائدة المغوّضة كجزءمنإطارهاالتشريعيّ. لمزيدمنالمعلوماتراجع: http://apps.leg.wa.gov/rcw/default.aspx?cite=69.50.550.					
١٠٣ يتوقّفهناالنصالكامللمشروعالقانون: www.legislation.govt.nz/bill/government/2013/0100/latest/whole.html					
١٠٤ على الرغم من تمرير التشريع، إنّ أنّ توفير أيّ مخدّرات قانونيًّا سيتأخّر لأنّه يجب تعديها وتمريرها عبر إجراءات اختبار السلامة التي لا تزال قيد التطوير قبل أن يتقرّ توفيرها.					

١٠٥ دان، ب. (٢٠١٢) "دان: تكاليف النظام الأعلى القانونيّة والعقوبات المعلنة". Scoop، 12-10-10 www.scoop.co.nz/stories/PA1210/S00181/dunne-legal-highs-regime-costs-and-penalties-announced.htm

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

١٠٦ المراجعة مسرح سياسة المخدّرات المتغيّرة عبر أميركا اللاتينيّة، راجع: زاپو، إ. (٢٠١٤) O despertar da América Latina: uma revisão do novo debate sobre a política de drogas، المذكرة الاستراتيجيّة ٤، معهد Igarapé http://igarape.org.br/o-despertar-da-america-latina-uma-revisao-do-novo-debate-sobre-politica-de-drogas-final

١٠٧ ياردو، ب. (٢٠١٤) "إصلاحات سياسة الحشيش في الأميركيّتين: تحليل مقارنة بين كولورادو وواشنطن والأوروغواي"، International Journal of Drug Policy (المجلة الدوليّة لسياسة المخدّرات) (في الصحافة)

١٠٨ كما يسمح التشريع الجديد للأفراد بزراعة ما يصل إلى ٦ نبات حشيش للاستخدام الشخصي وتشكيل تعاونيّات تصل إلى ١٠٠ فرد.

١٠٩ للحصول على ترجمة إنكليزيّة لجميع الأنظمة الموضوعة في الأوروغواي، راجع: تحالف سياسات المخدّرات (٢٠١٤) "الأنظمة المرافقة لقانونتشريعالمارجوانافيالأوروغواي" ٤–٥–٢٨ http://www.grugpolicy.org/resource/regulations-accompanying-uruguay-s-marijuana-legalization-law

١١٠ سيتي، ج. (٢٠١٠) من أعالي الجبال: ما الذي يمكن أن يتعلّمه العالم من تغيير سياسة المخدّرات في سويسرا، برنامج سياسة المخدّرات العالميّة التابع لمؤسّسات المجتمع المفتوح

www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/from-the-mountaintops-english-20110524_0.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

١١١ لمزيد من المناقشة المفضّلة عن هذه النماذج، راجع: روليس، س. (٢٠٠٩) يعدد الحرب على المخدّرات: مخطّط للتنظيم، مؤسّسة العمل على تغيير سياسة المخدّرات

http://www.tdpc.org.uk/resources/publications/after-war-drugs-blueprint-regulation

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

١١٢ تتضمّن التحدّلات الموجودة في الدليل القنّي الموجه للبلدان لتحديد أهداف لوقاية جميع مناعطي المخدّرات بالحقن من فيروس نقص المناعة البشريّ وتوفير العلاج والرعاية لهم الصادر عن منظّمة الصحة العالميّة ومكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتّحدة المعنّيبالإيدز لعام ٢٠١٢،سويس ر: منظّمةالصحةالعالميّة

http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/77969/1/9789241504379_eng.pdf

ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤، وملشّات استهلاك المخدّرات المراقبة

١١٣ الأمم المتّحدة (٢٠١٣) "الأمين العام، في حدث خاص لليوم الدوليّ لمكافحة إساءة استعمال المخدّرات، يحدّث على النهج المتعدّدالأبعاد ويقولإنّالعقوبةوالوصم ةفلاتحأُنشيتأ"، ٣–٦–٢٦ www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15136.doc.htm

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

١١٤ ياريت، د. غالاهوي، ب. (٢٠١١) "الحّدّ من مخاطر استخدام المخدّرات وحقوق الإنسان" Interights bulletin، العدد ١٦، الرقم ١١ www.interights.org/document/198/index.html

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

١١٥ روليس، س.، موركين، ج.، ماككاي، ل.، إيستود، ن.، شليف، ر.، ياريت، ج.، ميركينايتي، س. وحسين، أ. (٢٠١١) الصرعلى المخدّرات:بقوبضحقوالإنسان، Count the Costs www.cunthecosts.org/sites/default/files/Human_rights_briefing.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٠.

١١٦ بولي–تايلور، د. وجيلسما، م. (٢٠١٢) اتفاقية مكافحة المخدّرات التابعة للأمم المتّحدة:حدودالمرونة،المعهد عبر الوطنيّ/الاتحاد الدوليّ المعنّي بسياسات المخدّرات 20Drug%20The%20UN%20Limits%20of%20Latitude.pdf http://gdppc.idebate.org/sites/live/files/The%20UN%20Drug%20Limits%20of%20Latitude.pdf

ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٤.

١١٧ مجلسأوروبا(٢٠٠٢)المبادئالتوجيهيّةبشأنحقوقالإنسانومكافحةالإرهاب 20fight%20and%20the%20HR%20against%20terrorism.pdf www1.umn.edu/humanrts/instree/HR%20against%20terrorism.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٠.

١١٨ مكتب المغوضة السامية لحقوق الإنسان (٢٠١١) مبادئ توجيهيّة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان

www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

١١٩ ونتر، ب. (٢٠١٢) "التشكيك بـ"الحرب على المخدّرات" التي تقودها الولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة"، رويترز، ١٢–٩–٢٦ http://www.reuters.com/article/2012/09/26/us-un-assembly-mexico-drugs-idUSBRE8811Q520120926

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٨–١١

١٢٠ راجع بولي–تايلور د. (٢٠١٢) نظام مكافحة المخدّرات الدوليّ: إنكسارالإجماع، نيويورك: صحافة جامعة كامبريدج

١٢١ كوستا، أ. (٢٠٠٨) جعل مكافحة المخدّرات "مناسبة للغرض"، البناء على عشر سنوات من الدورة الاستثنائيّة للجمعية العامة للأمم المتّحدة بشأن مشكلّة المخدّرات العالميّة، فيينا: مكتبالأممالمتّحدةالمعنّيالمخدّرات والجريمة http://www.countthecosts.org/sites/default/files/Making%20drug%20control%20fit%20for%20purpose%20-%20Building%20on%20the%20UNGASS%20decade.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

١٢٢ بولي–تايلور، د.، بليكمان، ت. م.، جيلسما، (٢٠١٤) ارتفاع خطر الحشيش وانخفاضه، المعهد عبر الوطنيّ

www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/rise_and_decline_web.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

١٢٣ غروف، أ. (٢٠١٠) تقرير عن المقرر الخاصّ المعنّي بحقّ كلّ إنسان في التمتّع بأعلى مستوى ممكن من الصّحة البدنيّة والعقليّة، الأمم المتّحدة

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNODC/GEN/N10/477/91/PDF/N1047791.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–١٦

١٢٤ منظّمة الدول الأميركيّة (٢٠١٣) السيناريوهات لمشكلّة المخدّرات في الأميركيّتين ٢٠٢٥–٢٠١٣ www.oas.org/documents/eng/press/Scenarios_Report.PDF

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٨.

١٢٥ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠٠٨)، التقرير العالميّ عن المخدّرات، فيينا: الأمم المتّحدة، ص.

www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2008/WDR_2008_eng_web.pdf

تمّ ولوجه بتاريخ ١٤–٧–٢٠.

١٢٦ من المرجّح أن ينخفض عدد الأهداف بشكل كبير بحلول العام ٢٠١٥.

١٢٧ هالام، ك. بولي–تايلور، د. جيلسما، م (٢٠١٤) الجدولة في نظام مكافحة المخدّرات الدوليّ، المعهد عبر الوطنيّ، الاتحاد الدوليّ المعنّي بسياسات المخدّرات http://idpc.net/publications/2014/06/scheduling-in-the-international-drug-control-system.

١٢٨ مكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة (٢٠١٤) مساهمة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتّحدة المعنّي بالمخدّرات والجريمة، الفقرة ٥٠. pdf www.unodc.org/documents/hlr/V1388514e.pdf

الروح الأصليّة للاتفاقيّات التي تركّز على الصّحة، فالاتفاقيّات لا تتحدّث عن شنّ "حرب على المخدّرات" بل عن حماية "صّحة البشريّة ورماهيّتها". ولا يمكن تفسيرها كتبرير – أو مطلب بالحدّ الأدنى – لنظام حظريّ بل كتأسيس لنظام مكافحة مخدّرات حيث يُسمح ببعض المؤثّرات العقليّة فقط لأغراض طبّيّة وعلميّة لأنها إنّ استخدمت بدون نصائح وإشراف أطباء أو محترفين صحيّين مرخصين يمكن أن تسبّب أذى كبيرًا على صّحة الأشخاص وعلى المجتمع."

في حين يُعتبر غالبًا تحدّي جدولة المخدّرات ضمن نظام مندرّج مسألة تقنية سوداء، يكون إحدى الوظائف الرئيسية لنظام مكافحة المخدّرات الدوليّ. وقد أصبحت القرارات حول أنواع الضوابط وحدّتها منطقة حرجة، وتتزايد الضغوط والهموم المقترنة بالتوجه العام لنظام سياسة المخدّرات وعمل مؤسساته.^{٢٧}

ضمّمت اتفاقيّات الأمم المتّحدة للمخدّرات لتسهيل حظر بعض المخدّرات للاستخدام غير الطّبّي والتنظيم القانوني للعديد من المخدّرات نفسها(وغيرها) للاستخدامات الطبيّة والعلميّة على السواء. وعلى الرغم من تحيُز تطبيق الاتفاقيّات تاريخيًا للحظر، إلّا أنّه يوجد وعي متزايد لأهميّة إعادة توازن النظام وإعادة تأكيد أهمية مبادئ الصّحة.^{٢٨}

ينعكس التطبيق غير المتكافئ للاتفاقيّات في التهميش التاريخي لمنظمة الصّحة العالميّة ودورها الذي تحدّده المعاهدات في إعطاء التوصيات حول الجدولة عبر لجنة الخبراء المعنيّة بالإدمان على المخدّرات لديها. بشكل خاص، لطالما افتقدت منظمة الصّحة العالميّة للتمويل والموارد الفتيّة للوفاء بواجباتها. بالفعل، أجبرت لجنة الخبراء المعنيّة بالإدمان على المخدّرات على حصر اجتماعاتها الدورية كل ست سنوات في حين أنّ العرف يقضي بأنّ تتعقد مرّتين في السنة.

أدى غياب الموارد الفتيّة لإجراء المراجعات والرفض المتكرّر لتوصيات الخبراء التي اعتُبرت غير مقبولة سياسيًا من قبل دول أعضاء أكثر قمعيّة، إلى تشوّهات عديدة في النظام. على سبيل المثال، حصلت آخر مراجعة علميّة لتقديم توصية حول الحشيش في العام ١٩٣٥، في ظلّ نظام عصبة الأمم السابق. نتيجة لذلك، يبقى الحشيش مع الهيروين في الجدول الأكثر تقييدًا.

وفي حين هُمّش الخبراء العلميون لمنظمة الصّحة العالميّة تدريجيًا، عزّزت هيئات مكافحة مخدّرات أخرى في الأمم المتّحدة تميل نحو مواقف أكثر قمعيّة، بما في ذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات. ويمكن القول إنّ الأخيرة تعدّت تفويضها من خلال التدخّل المتزايد في قرارات الجدولة. كما استُخدمت لجنة المخدّرات كمنصة من قبل الحكومات القمعيّة لانتقاد منظمة الصّحة العالميّة. ويُطلب من لجنة المخدّرات أخذ الدليل العلمي لمنظمة الصّحة العالميّة بـ"حسن نيّة" ولديها حريّة واسعة جدًا لرفض التوصيات على أساس اجتماعي واقتصاديّ وغيرها.

من الأمثلة البارزة للتوتّر الحاصل بين لجنة المخدّرات ولجنة الخبراء المعنيّة بالإدمان على المخدّرات النزاع المستمر بشأن وضع الكيتامين على الجدول. ويُعتبر الكيتامين مخدّرًا لديه استخدامات مهمّة كمخدّر طبّي وهو متضمّن في قائمة نموذج منظمة الصّحة العالميّة للأدوية الأساسيّة. وأوصت لجنة الخبراء المعنيّة بالإدمان على المخدّرات مرارًا بعدم جدولته ضمن الاتفاقيّات بسبب القلق من أن يفقد توفّره الطّبّي، الأمر سيؤدّي بدوره إلى "الحّد من الوصول إلى الجراحة الأساسيّة والطارئة". فيشكّل "أزمة صحيّة عامة في البلدان حيث لا يتوفّر مخدّر بديل مقبول السعر".

لكن بسبب الهموم بشأن استخدام الكيتامين غير الطّبّي، طلبت الهيئة الدوليّة لمراقبة المخدّرات مرارًا جدولته وحاولت تجاوز توصية منظمة الصّحة العالميّة من خلال حتّ الدول الأعضاء على وضع ضوابط وطنيّة. في الوقت عينه، حاولت الدول الأطراف (من دون نجاح حتى الآن) استعمال القرارات الصادرة عن لجنة المخدّرات لنقض منظمة الصّحة العالميّة وتشجيع الدول على جدولة الكيتامين على مستوى محليّ.

الحظر

وضع عقوبات جنائيّة لإنتاج بعض المخدّرات (لاستخدامات غير طبيّة أو علميّة) وتوزيعها وامتلاكها. يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى نظام مكافحة المخدّرات الدوليّ بحسب تحديد اتفاقيّات الأمم المتّحدة ومعاهدات أعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨، إضافةً إلى التشريع المحليّ (تختلف العقوبات بشكل كبير).

إنهاء التجريم

يُستخدم بشكل شائع لوصف إزالة العقوبات الجنائيّة أو عدم تنفيذها بسبب استخدام كمّيّات قليلة من المخدّرات أو أدوات الاستخدام أو امتلاكها للاستخدام الشخصيّ (تستخدم أحيانًا أيضًا للإشارة إلى جرائم المخدّرات البسيطة الأخرى). وفي حين لم يعد الامتلاك جرمًا، إلّا أنّه يبقى جريمة خاضعة لعقوبات إداريّة أو مدنيّة، مثل الغرامات أو الإحالات إلى الخدمات.

التشريع

هو عملية إنهاء المحظورات على إنتاج المخدّرات وتوزيعها واستخدامها لاستخدامات غير الاستخدامات الطبيّة أو العلميّة. وفي سياق سياسة المخدّرات، يُستخدم "التشريع" عمومًا للإشارة إلى موقف سياسة داعم لـ"التنظيم القانوني" أو "أسواق المخدّرات المنظمة قانونًا" للمخدّرات المحظورة حاليًا.

التنظيم

هو مجموعة من القواعد القابلة للتنفيذ قانونًا التي تحكم السوق لنوع معيّن من المخدّرات وتشمل تطبيق ضوابط مختلفة نظرًا إلى مخاطر المخدّرات واحتياجات البيئات المحليّة. وهي تشمل تنظيم الإنتاج (منتجات مرخصون) والمنتجات (السعر والقوّة والتعبئة) والتوفّر (البائعون المرخصون وموقع الأسواق وضوابط العمر) والتنسيق (الدعاية وتحديد الأصناف).

الحّد من مخاطر استخدام المخدّرات

يشير "الحّد من مخاطر استخدام المخدرات" إلى السياسات والبرامج والممارسات التي تهدف إلى التخفيف من التبعات الصحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة السلبية لاستخدام المؤثرات العقلية الغائونيّة وغير الغائونيّة بدون الحّد من استخدام المخدّرات بشكل ضروري.

المؤثرات العقلية الجديدة (NPS)

بشكل عام (على الرغم من عدم حصريّته)، يُستخدم هذا المصطلح لوصف المخدّرات المنتجة صناعيًا الناشئة حديثًا التي تُستخدم لأغراض غير طبيّة أو علميّة وغير الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقيّة الأمم المتّحدة الوحيدة للمخدّرات لعام ١٩٦١ واتفاقيّة الأمم المتّحدة حول المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ (على الرغم من أنّ بعض الدول الأمم قد تنصّر بشكل أحادي وتنظّم بعض المؤثرات العقلية الجديدة أو تحظرها بموجب التشريع المحليّ).

Count the Costs
www.countthecosts.org

Cupihd
www.cupihd.org

تحالف سياسات المخدرات
www.drugpolicy.org

المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان
www.emcdda.europa.eu

اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات
www.globalcommissionondrugs.org

اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون (التأمت بفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
www.hivlawcommission.org

الجمعية العالمية للحد من المخاطر
www.ihra.net

معهد Igarapé
www.igarape.org.br

Intercambios
www.intercambios.org.ar

الاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدرات
www.idpc.net

الشبكة الدولية للأشخاص الذين يستخدمون المخدرات
www.inpud.net

LSE Ideas، مشروع سياسة المخدرات الدولي
www.lse.ac.uk/ideas/projects/idpp/international-drug-policy-project.aspx

Talking Drugs
www.talkingdrugs.org

مؤسسة العمل على تغيير سياسة المخدرات
www.tdpf.org.uk

المعهد عبر الوطني، موارد إصلاح قوانين المخدرات
www.druglawreform.info

مؤسسة بيكلي
www.beckleyfoundation.org

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
www.unodc.org

مكتب واشنطن بشأن أمريكا اللاتينية – برنامج سياسة المخدرات
www.wola.org/program/drug_policy

لجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات
www.wacommissionondrugs.org

المطبوعات

تقارير أصدرتها اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات:

• الحرب على المخدرات – ٢٠١١

• الحرب على المخدرات وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز: كيف يغذي تجريم استخدام المخدرات الوباء العالمي – ٢٠١٢

• الأثر السلبي للحرب على المخدرات: وباء التهاب الكبد ج المخفي – ٢٠١٣
www.globalcommissionondrugs.org/reports/

• فيروس نقص المناعة البشري والقانون: المخاطر والحقوق والصحة – اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري والقانون – ٢٠١٢
www.hivlawcommission.org/index.php/report

• مشكلة المخدرات في الأمريكتين – منظمة الدول الأميركية – ٢٠١٣
www.cicad.oas.org/Main/Template.asp?File=/drogas/elinforme/default_eng.asp

• إنهاء حروب المخدرات – كلية لندن للاقتصاد – ٢٠١٤
www.lse.ac.uk/ideas/publications/reports/pdf/lse-ideas-drugs-report-final-web.pdf

• ليس فقط في الترانزيت – لجنة غرب إفريقيا المعنية بالمخدرات – ٢٠١٤
www.wacommissionondrugs.org/report/

التنويهات

أعضاء اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات من اليسار: برانسون، آنان، زيدو، كاردوسو، غاميريا، داريفوس، كازاتشكين، سامبايو وستولنتبرغ



التنسيق التقني

إيلونا زاو دي كارفاليو
ميغيل دارسي
ستييف رولز
المراجعة التحريرية
ميشا غليني
روبرت موجا
جورج موركين

فريق استعراض الخبراء

دايمون باريت
دايف بولي-تايلور
جوليا باكستون
جوان سيتي
آن فوردهام
أوليفيه غوينيا
أليسون هولكومب
مارتن جيلسما
داني كوشليك
دانييل ميخيا
روبرت موجا
إيثان نادلمان
كاثرين بيتوس
ريبيكا شلايفر
كريستيان شنايدر

مايك ترايس
خوان كارلوس غارسون فيرغارا
إيفن وود

أمانة سير اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات

بياتريز ألكويريس
إيلونا زاو دي كارفاليو
ميغيل دارسي
باتريسيا كوندرات
ريبيكا ليرير
خالد تنستي

الدعم

FIFHC- Fundação Instituto Fernando Henrique Cardoso
معهد Igarapé
مؤسسة كوفي آنان
مؤسسات المجتمع المفتوح
سير ريتشارد برانسون (الدعم متوفر من خلال فيرجن يونات)

تنسيق الترجمة للغة العربية

إيلي الأعرج وميشلين أبو شروش، شبكة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا للحد من مخاطر استخدام المخدرات (مينارة)

اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات

تهدف اللجنة العالمية المعنية بسياسة
المخدرات إلى طرح مناقشة مطلعة مثبتة
علميًا عن السبل الإنسانيّة والفعّالة للحدّ من
الخطر الذي تسبّبه المخدرات على الأشخاص
والمجتمعات إلى المستوى الدوليّ.

الأهداف

- مراجعة الافتراضات الأساسيّة وفعالية نهج "الحرب على
المخدرات" وتبعاته
- تقييم مخاطر الاستجابات الوطنيّة المختلفة لمشكلة
المخدرات وفوائدها
- وضع توصيات قائمة على أدلّة ويمكن العمل عليها من أجل
إصلاح قانوني وسياساتيّ بناءً

جهة الاتصال

secretariat@globalcommissionondrugs.org